



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2015 - العدد: 6

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 4 والخميس 18 رجب 1436
الموافق 23 أفريل و7 ماي 2015

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية الثامنة ص 03
• أسئلة شفوية.
- 2 - محضر الجلسة العلنية التاسعة ص 24
• أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الثامنة

المنعقدة يوم الخميس 4 رجب 1436

الموافق 23 أبريل 2015

الرئاسة: السيد محمد لزهر سحري، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الطاقة؛
- السيد وزير المجاهدين؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الشباب؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحاً

السادة الأفاضل معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أهل الاتصال والإعلام،
الحضور الكريم،
أسعدتم صباحاً والسلام عليكم ورحمة الله تعالى
وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي وزير الطاقة، ويتعلق
الأمر بالتزامات الجزائر تجاه "تصريح جوهانسبورغ" لمكافحة
التغير المناخي، هذا هو نصه:
إجتمع الوزراء الأفارقة المسؤولين عن الطاقة في
جوهانسبورغ، بجنوب إفريقيا، يومي 15 و16 سبتمبر 2011
في مؤتمر وزراء الطاقة في إفريقيا حول "تعزيز سبل الوصول
إلى الطاقة المتجددة في إفريقيا" للتوصل إلى التوافق في
الآراء بشأن أولويات دعم برنامج تطوير الطاقة المستدامة
وصادقوا على تصريح أو إعلان جوهانسبورغ، وأكدوا أن
تغير المناخ يشكل تحدياً للتنمية وهو يهدف إلى انعكاس
مكاسب التنمية التي تحققت في السنوات الأخيرة.

الاقتصاد الإفريقي والمجتمعات الإفريقية هي الأكثر
عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، وسيكونون حتماً من بين

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم؛ يقتضي
جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية،
تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية
مختلفة، والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها؛ إذن
وعملاً بأحكام المادة 134 من الدستور، والمواد من 68 إلى
71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم
المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا
العلاقات الوظيفية بينها وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام
الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة
الشفوية المبرمجة وكذا إلى الردود عليها، ومن دون إطالة
أحيل الكلمة إلى السيد محمد الطيب العسكري، لي طرح
سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع الطاقة، فليفضل مشكوراً.

السيد محمد الطيب العسكري: شكراً؛ بسم الله
الرحمن الرحيم.
السيد الفاضل نائب رئيس مجلس الأمة؛ رئيس جلسة
اليوم،

تستعمل نتائجه كقاعدة للمحادثات التي تعزز سبل الوصول للاستثمار في الطاقة المتجددة في إفريقيا.

بالإضافة إلى إعداد خارطة الطريق للوصول إلى الطاقة المستدامة وتنمية الطاقة النظيفة والمتجددة، بهدف توجيه إجراءات وفرص التمويل للوصول إلى استعمال الطاقة النظيفة في إفريقيا.

كما أن المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة، الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والتي تشارك فيها الجزائر بصفة فعالة، تهدف بالأساس للوصول إلى اتفاق عالمي حول المناخ.

فمنذ "إعلان جوهانسبورغ" ومؤتمر الأطراف حول تغير المناخ، المنعقد في دوربان في عام 2011، أصبحت الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من أهم موضوعات المفاوضات، بحيث خصصت لها العديد من اجتماعات العمل والمعارض، فكان على البلدان المشاركة تحضير المساهمات الوطنية في مجال تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وترقية الطاقة الأقل تلوثا.

في الجزائر، اتخذ قطاع الطاقة إجراءات ملموسة، لتقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتم وضع سياسة واستراتيجيات لحماية البيئة، وقد تم دمج هذه الإجراءات في المساهمة الوطنية، التي تركز أساسا على تطوير الطاقات النظيفة، وخاصة الطاقات المتجددة.

وتتمثل هذه الإجراءات على الخصوص فيما يلي:
- الالتزام من خلال شراكة عالمية بتخفيض حرق الغاز.
- فرض ضريبة على حرق الغاز المصاحب، بموجب القانون المتعلق بالمحروقات.

- إعداد دراسات الأثر البيئي، مصحوبة بمخطط التسيير البيئي، يتضمن خطة لإدارة الانبعاثات الغازية بالنسبة للمنشآت الجديدة، وفقا للقانون المتعلق بالمحروقات.

- إنجاز 32 مشروعا لاسترجاع الغاز المحروق.
- إنجاز مشروع لحجز وتخزين ثاني أكسيد الكربون.
- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استخدام الطاقة، التي من مهامها الأساسية تنفيذ السياسة الوطنية لترقية النجاعة الطاقية؛ وبالتالي الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

- إنشاء الصندوق الوطني للطاقة المتجددة.
- وضع إطار قانوني وأحكام تنظيمية تدرس شروط

أولئك الذين سوف يعانون أكثر من غيرهم من هذا التأثير. ففي الواقع، فإن المخاطر كبيرة، متوسط درجات الحرارة العالمية من المرجح أن تسجل زيادة قدرها حوالي 2.6 حتى 4.8 درجة مئوية بحلول عام 2100.

فعلى مدى العقود المقبلة، سوف يتأثر قطاع الطاقة من نسبة ارتفاع درجة حرارة الأرض، مما سيتسبب في زيادة استخدام الطاقة، نظرا لارتفاع الطلب على التبريد.

أسئلتني هي كالتالي:
أولا - هل هناك متابعة للالتزامات والقرارات التي اتخذها وزراء الطاقة الأفارقة، المذكورة في "تصريح جوهانسبورغ"؟ وماذا عن وضعية الجزائر تجاه هذا الإعلان أو هذا التصريح؟ ثانيا - ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال الطاقة، للتصدي، أمام التغير المناخي؟

ثالثا وأخيرا - ما هي سياسة الجزائر في الترويج أو تطوير الطاقة المتجددة من أجل التوجه نحو الطاقة المستدامة؟ تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة للسيد وزير الطاقة، للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، شكرا للسيد محمد الطيب العسكري على سؤاله المتعلق "بإعلان جوهانسبورغ" وعن مدى متابعة الالتزامات والقرارات التي اتخذها وزراء الطاقة الأفارقة، بشأن تغير المناخ، وكذا بالتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل التوجه نحو الطاقة المتجددة والطاقة المستدامة.

وللإجابة على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يطيب لي أن أفيدكم بالتوضيحات التالية:
لقد شاركت الجزائر في اجتماع الوزراء الأفارقة المسؤولين عن الطاقة، المنعقد يومي 15 و16 سبتمبر 2011 في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، وكان الهدف الرئيس من هذا المؤتمر هو إعداد أرضية للحوار السياسي رفيع المستوى،

أود أن أعلمكم في ختام كلمتي، بأن تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة وترشيد استعمال الطاقة، يهدف إلى استخدام وسائل الإنجاز الوطنية، بدءاً من هندسة المشاريع، إلى تصنيع المعدات، مروراً بالاستغلال، بهدف تحقيق أقصى قدر من التكامل الصناعي.

كما أنه يعتمد أيضاً على المشاركة النشطة لوسائل البحث العلمي الوطنية.

للإشارة، فإن توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية يتطلب تكلفة باهظة، مقارنة بإنتاج الكهرباء بالغاز، غير أن الحكومة ترى من الضروري تطوير قدراتنا من الطاقة المتجددة، بحيث شرعنا في تجسيد مشاريع نموذجية في هذا الجانب؛ ويسعى القطاع حالياً لإنجاز الطاقة المتجددة بتخفيض تكلفة الاستعمال، بعد اكتساب الخبرات والتجربة، وكذا تجنيد الجامعات ومراكز البحوث ودعوة المستثمرين للتوجه لصناعة الأجهزة وألواح الطاقة الشمسية، للتقليل من تكلفتها، لتصبح تعادل أو تقارب تكلفة توليد الطاقة الكهربائية بالغاز.

أشكركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد الطيب العسكري هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد الطيب العسكري: شكراً سيدي رئيس الجلسة، وأشكر معالي الوزير على كل هذه المعلومات؛ الملاحظة العامة هي أن للجزائر العديد من المشاريع في ميدان تطوير الطاقة المتجددة، يبقى فقط عامل التجسيد الملموس ميدانياً، وأعني بالأمر المشاريع الضخمة التي انطلقت في سنة 2011 وأذكر من بينها:

(1) مشروع "ديزارتيك" للشريك الألماني وللأسف الشديد ذهب إلى الجار وتجدد.

(2) المشروع الكبير لسوناطراك، لتطوير الطاقة المتجددة في المساحات الشاسعة من الصحراء.

(3) وكذلك العملية التجريبية لإنجاز المساكن ذات الطاقة العليا، مساكن (HPE).

هذه المشاريع الضخمة للجزائر، يبدو أننا تخطينا عنها نوعاً ما، هذا هو الإشكال المطروح، أما فيما يخص المشاريع فهي

الحصول على الامتيازات لمرافق توليد الكهرباء، من خلال ترقية الطاقة المتجددة أو التوليد المشترك.

- إعداد القوانين المحددة لقواعد ومعايير تقنية الأمن الصناعي والوقاية وتسيير المخاطر الرئيسية وحماية البيئة.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، لقد باشرت الجزائر إطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية، الذي صادقت عليه الحكومة في فيفري 2011، والذي تم تحديثه مؤخراً، وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على استراتيجية تتمحور حول تامين الموارد التي لا تنضب، واستعمالها، لتنوع مصادر الطاقة المتجددة، بإنجاز محطات شمسية ومزارع لطاقة الرياح ومحطات مختلطة وهذا لإعداد جزائر الغد.

يهدف البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة إلى تركيب 22000 ميغاواط في أفق 2030، وسيرفع إنجاز هذا البرنامج من حصة الكهرباء، الناجمة عن مصادر الطاقة المتجددة بكل أنواعها إلى ما يفوق 27٪ من الإنتاج الوطني للكهرباء في أفق 2030.

وعليه، يسعى القطاع لبلوغ إنتاج 400 ميغاواط من الكهرباء بالطاقة الشمسية، مع أواخر هذه السنة، والرفع من قدرات الإنتاج تدريجياً لتصل في سنة 2020 إلى حوالي 5000 ميغاواط، وفي الفترة ما بين 2021 إلى 2030 إلى إنتاج 17000 ميغاواط.

كما سيسمح هذا البرنامج بتلبية احتياجات السوق الوطنية المتزايدة من الكهرباء والحفاظ على مواردنا من المحروقات وتوفير حوالي 120000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

مع العلم أن تنفيذ هذا البرنامج يتطلب مشاركة فعالة للدولة، بالإضافة إلى الشراكة وكذا التحفيزات الجبائية.

وسيصاحب هذا البرنامج، مخطط لترشيد استهلاك الطاقة، يهدف بالأساس إلى:

- ترقية الإنارة الناجمة في المنازل وإنجاز بنايات ذات الكفاءة العالية في مجال الطاقة.

- ترقية سخان الماء بالطاقة الشمسية.

- ترقية استعمال غاز البترول المسال والغاز الطبيعي كوقود.

- زيادة تزويد القرى المعزولة بالطاقة الشمسية.

البلدان لديها فائض من الكهرباء في أوروبا، والسوق مغلق، إن ذهبت اليوم إلى إيطاليا تجد أن لديها فائضا ولا يمكنك أن تصدر لها الغاز.

وعلى هذا الأساس، وحتى الأشخاص الذين كانوا وراء مشروع "ديزاريك" قد انسحبوا، لا فائدة لديهم، فائدتهم هي بيع الأجهزة ولكن لكي يشتري الكهرباء يقول لك (الله غالب) السوق مغلق، لا عليه، يجب أن يكون الحوار وتبادل المعلومات ولكن هذه هي الحقيقة وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ نقى دائما مع قطاع الطاقة والكلمة للسيد الطيب قنيبر، فليفضل مشكورا.

السيد الطيب قنيبر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس المحترم،
طاقم الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي اليوم موجه إلى معالي السيد وزير الطاقة وهو كالاتي:

طبقا لأحكام المادة المعمول بها من الدستور، وطبقا للقانون العضوي، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالا شفويا هذا نصه:

تشهد مختلف محطات التزويد بالوقود بولاية النعامة طوابير طويلة من السيارات والشاحنات، بحثا عن الوقود، لاسيما مادة المازوت والبنزين من أغلب محطات نפטال بعموم مناطق الولاية، ولم تتضح أسباب هذه الندرة الحادة من قبل مصالح نפטال، رغم تطميناتها اليومية بتوفير الوقود بالشكل الكافي، لتلبية الطلب المتزايد على هذه المادة.

ومن خلال المشهد الذي تعرفه العديد من محطات نפטال بالولاية، من طوابير غير منتهية من المركبات للفوز بتعبئة هذه المادة، الأمر الذي يدفع المواطنين إلى البحث عن

موجودة ومسألة تجسيدها هي التي تهمنا، وحسب رأيي، أعتقد أنه أمر مستعجل وضروري لوضع مخطط مناخ، لتقليص بصفة كبيرة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

الاضطرابات المناخية تؤدي بسرعة إلى كوارث والإصلاح ضروري وسيمنح الاستثمارات اللازمة لضمان الانتقال الطاقوي المستلزم من هذا المخطط المناخي، ولكن وكما يعلم الجميع فهذا يتطلب تجنيد مختلف مصالح الدولة والسلطات المحلية؛ وأظن أنه يستحق نقاشا واسعا هاما على مستوى البرلمان بغرفتيه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة للسيد وزير الطاقة مجددا، للرد على تعقيب السيد محمد الطيب العسكري، فليفضل.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

لما تكلمت عن 400 ميغاواط هذه السنة، تكون الجزائر من أكبر الدول في إفريقيا، فيما يخص الطاقة الشمسية، و400 ميغاواط لا تجدها في كثير من البلدان، فيه 20 محطة شمسية الآن في الحين، ولدينا محطة نموذجية في أدرار، فيما يخص طاقة الرياح بـ 10 ميغاواط، ولدينا كذلك في غرداية مخبر، فيما يخص الطاقة الشمسية، التي تستعمل جميع التكنولوجيات المتعلقة بالطاقة الشمسية، باشرت العمل منذ سنة بالتقريب، ولدينا محطة كذلك في حاسي الرمل تستعمل الغاز وفي نفس الوقت الطاقة الشمسية، إنها ليست بالمشاريع الخيالية لكنها موجودة في الميدان.

فيما يخص الطاقة الشمسية، نفيديك ببعض الأرقام، لما ننشئ محطة بـ 1000 ميغاواط، تكلفني من الطاقة الشمسية بثلاث مرات أكثر من محطة تعمل بالغاز، وكذلك لا تولد الكهرباء إلا الثلث (1/3) من محطة تستعمل الغاز، 2000 ساعة في العام والطاقة التقليدية تعمل من 6000 إلى 7000 ساعة في السنة وتكلفة الكيلواتور من الطاقة الشمسية يقدر اليوم 4 مرات من الكيلواتور الذي يأتي من المحطة التقليدية، إذا كان لدينا أموال لا عليه نقوم بكل شيء، ولكن حسب قدرات البلاد.

فيما يخص المشاريع الكبرى التي تكلمت عنها "ديزاريك" فالسوق الأوروبية هي اليوم من بين أحد الأهداف وهو تصدير الكهرباء إلى أوروبا؛ وكثير من

بالنسبة للنقص في توزيع الوقود، فهو راجع بالأساس إلى الأحوال الجوية التي مست الجهة الشمالية للوطن، واستحالة استعمال الموانئ لنقل الوقود، خاصة من سكيكدة إلى الموانئ الأخرى، كما أن نقص قدرات التخزين لمراكز نفضال ساعد في تعقيد الوضعية، مما أثر سلباً على شبكة التوزيع، رغم تدعيم وسائل النقل البري.

إسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة، لأحيي عمال المؤسسة الوطنية نفضال، على الجهود التي بذلوها وعلى قيامهم بواجبهم على أكمل وجه خلال فصل الشتاء، رغم الظروف الصعبة التي عرفها نشاط توزيع المواد البترولية.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، نظراً للطلب المتزايد، ومن أجل تحسين الخدمات المقدمة للمستهلك، سجل قطاع الطاقة برنامجاً على المدى القريب ما بين 2015-2019 لتطوير عدة مشاريع، منها على الخصوص مشاريع تهدف إلى زيادة قدرات الإنتاج والتخزين للمواد البترولية.

وبهذا الخصوص، قرر القطاع تطوير صناعة التكرير بالبده بإنجاز، في حدود 2018-2019، أربع مصافي، ومن المنتظر أن تصل قدرات التكرير، بعد إنجاز هذه المصافي، إلى أكثر من 50 مليون طن سنوياً، مما يسمح لنا بتغطية كل احتياجات السوق الوطنية وتسويق الفائض.

وقد شرع القطاع كذلك في تنفيذ برنامج طموح، للرفع من قدرات التخزين، يشمل توسيع قدرات التخزين للمراكز الموجودة وإنجاز مراكز تخزين أخرى وأنابيب نقل المواد البترولية، وهذا البرنامج هو في طريق الإنجاز، كما سيتم كذلك إنجاز مراكز جديدة للتخزين قرب المصافي الجديدة، بطاقة 300000 م³ لكل واحد، بحيث سترتفع الطاقة الإجمالية للتخزين، مما يسمح لنا بضمان اكتفاء واستقلالية استهلاكك لمدة 30 يوماً في أفق 2020 إن شاء الله. أشكركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الوزير؛ أسأل السيد الطيب قنير هل يريد التعقيب على كلمة الأخ الوزير؟ تفضل.

وسائل التخزين الذاتي، وبالتالي الوقوع في الأزمة بعدها الاقتصادي والتجاري.

المواطنون - سيدي الوزير - وخاصة أصحاب السيارات والشاحنات والآلات ذات المحركات التي تسير بالوقود، أبدوا استياء شديداً من تفاقم هذه الأزمة، ويطالبون مسؤولي قطاع نفضال حل هذه الإشكالية، التي بدأ مفعولها يزرع المزيد من الخوف والتوتر لدى العام والخاص.

معالي الوزير، سؤالي هو:

ما هي الإجراءات العاجلة التي ستتخذونها لاحتواء النقص الفادح في مادة الوقود الواسعة الاستعمال بالولاية وفي الوطن؟

تقبلوا - سيدي الوزير - احترامي وتقديري والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الطيب قنير؛ الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة للرد على السؤال، فليفضل مشكوراً.

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، شكراً للسيد الطيب قنير على سؤاله المتعلق بالإجراءات المتخذة لحل مشكلة النقص في تزويد ولاية النعامة بالوقود. وللإجابة على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يسعدني أن أفيدكم بالمعلومات التالية:

توجد بولاية النعامة 16 محطة خدمات لتوزيع الوقود كما توجد 06 محطات في طور الإنجاز.

وبهدف تشجيع الاستثمار الخاص في مجال توزيع المواد البترولية، فقد استفادت ولاية النعامة من 12 محطة خدمات تابعة للخواص، في إطار المخطط الولائي للتنمية، منها 05 محطات تحصلت على الاعتماد من قبل وزارة الطاقة، أما السبع الباقية فهي في طور استكمال الإجراءات الإدارية على المستوى المحلي.

كما تم تخصيص أرضية لإنجاز محطتين (02) من قبل نفضال، وتم كذلك منح رخصة لإنجاز مشروع مركز لتخزين الوقود ببلدية النعامة.

مصفاة سكيكدة التي تَسَعُ 15 مليون طن سنويا، هي التي تنقل المازوت والبنزين والوقود إلى الموانئ الأخرى كجاية والجزائر وأرزيو ووهران... إلخ،

هي تنتج، لكن لما لا نستطيع استعمال النقل بحكم الظروف ويكون الميناء مغلقا نقع في مشاكل، صحيح، وأنا أعترف وقد قلت لكم بأن حجم التخزين غير كاف، كان يوجد مخزون قبل فصل الشتاء لكن - مع الأسف - في بعض الأحيان لما يغلق الميناء يومين أو ثلاثة، لا يوجد مشكل أبدا ولكن لما يغلق لمدة أسبوع، هنا نقع في عدة مشاكل، لكن أطمئنكم فالمادة موجودة وآلاف الشاحنات تنتقل عبر التراب الوطني لتزويده بهذه المواد، عادة تنتقل شاحنة من سكيكدة أو من أرزيو إلى عين فزام، من الشرق إلى الغرب، من الشمال إلى الجنوب دائما تكون فيه بعض الصعوبات، ولكن أنا أطمئنكم بأن المادة موجودة.

آلاف الشاحنات تنتقل يوميا للتزويد بهذه المادة للاقتصاد الوطني، في المقابل قمنا بمشروع كبير لرفع حجم التخزين لنصل إلى 30 يوما، لقد صادقت عليه الحكومة وساعدت نفطال بمبلغ 200 مليار دينار جزائري لتمويل هذه المشاريع وبالتالي فهذه المشاريع سارية.

وفي كل الوطن فإن مراكز التخزين تتوسع، ويوجد برنامج لإنجاز مشاريع جديدة؛ وكذلك فيما يخص النقل توجد أنابيب، اليوم لدى نفطال ما يقارب 1000 كلم من الأنابيب لنقل الوقود.

وتوجد مشاريع جديدة فيما يخص النقل، وكما قلت لكم هناك مشاريع جديدة لمصانع جديدة لتكرير البترول داخل الوطن وليس الموانئ فقط، من أجل تسهيل عملية توزيع الوقود، يجب أن نصبر فقط قليلا، لكن لا يوجد تخوف أو نقص من المادة، يوجد تأخر من حين لآخر، ربما فيما يخص النقل، لكن المادة موجودة، وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع المجاهدين والكلمة للسيد محمد زوبيري، لي طرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد محمد زوبيري: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد الطيب قنير: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ شكرا لمعالي وزير الطاقة على عناصر الرد التي تفضل بها، كما أشكره على الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الجدد حساس الذي يتشرف بتسييره؛ وأتمن ما تقوم به دائرتكم الوزارية من مجهود، قصد تقديم أحسن الخدمات للمواطنين.

سيدي الوزير، إنني عندما قدمت سؤالاً، في الفاتح من أفريل الحالي، ركزت على ولايات الجنوب الغربي، ولاسيما ولاية النعامة، لكن منذ ذلك التاريخ، فإن أزمة ندرة الوقود تفاقمت نوعاً ما، دون أي تدخل من الحكومة لمعالجة هذا الوضع.

فبعد أن كانت مقتصرة على بعض الولايات فقط، توسعت لمناطق كثيرة من البلاد، ورغم طمأننة مسؤولي شركة نفطال أنه ليست هناك أزمة ولا ندرة في مادة الوقود، لكن كان العكس في الميدان.

لقد خلفت هذه الندرة حالة من الفوضى والشجار بين السائقين وبعض الأعوان في بعض الأحيان أو في بعض المحطات، التي ما زالت تضمن الحد الأدنى من توزيع الوقود، مما استدعى - في بعض الحالات - تدخل مصالح الأمن لإنهاء المشادات بين أصحاب المركبات، كما خلف الوضع استياء لدى المواطنين الذين عبروا عن تخوفهم من تبعية هذه الندرة، التي يمكن أن تمتد وتمس مصالح العديد من المواطنين بأغلب الولايات، لما لمادة الوقود من تأثير في الحياة الاقتصادية والتنمية المحلية عامة.

سيدي الوزير، بعد النظر إلى مختلف الأسباب التي قدمت لنا بخصوص هذه القضية الحساسة، فأرى أنه من الضروري تكاتف جهود الجميع، لإيجاد حل نهائي لهذه المعضلة، التي إن استمرت لأيام أخرى، ستكون لها آثار سلبية على البلد بأكمله، شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطيب قنير؛ والكلمة مجدداً لمعالي الوزير إن أراد الرد على التعقيب؟ فليفضل.

السيد الوزير: شكرا؛ الوقود موجود وجميع المصافي تشتغل وما نقص نجلبه من الخارج، كل شيء موجود، ولكن لما الظروف المناخية لا تسمح، فالموانئ تغلق، لدينا

وسلم تسليمًا إلى يوم الدين، ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم.

سيدي رئيس الجلسة،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس
الأمة،

السيدات والسادة ممثلو الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان
لعضو مجلس الأمة المحترم، السيد محمد زوبيري، على
سؤاله الشفوي الذي تطرق من خلاله لانشغالين هامين،
يصبان في نطاق المهام المنوطة بدائرتنا الوزارية، تجاه أفاذ
هذا الوطن، أبائنا المجاهدين وذوي الحقوق، حيث أتاح لي
الفرصة، لأعرض على مسامعكم ما نقوم به من مجهودات
جبارة، في سبيل ترقية هذه الفئة وتوفير الرعاية التي تليق
بها والذود عن كرامتها، بكيفية قلما نجد لها نظيرًا بين الأمم
التي قاسمتنا محن الاستعمار.

وقبل التطرق إلى انشغالكم، جدير بنا التنويه بما تسعى
إليه وزارة المجاهدين، من برامج منبثقة من الرؤية الصائبة
والسياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، المجاهد السيد
عبد العزيز بوتفليقة، حين نالت هذه البرامج اهتمام وتقدير
الحكومة، اهتمام وتقدير تجسد في إعطاء الأولوية لكل
ما يطرح من مشاريع قطاعية، تصب في تحقيق الأهداف
النبيلة سالفة الذكر، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1 - اعتماد سياسة وطنية لتثمين قيمة منح المجاهدين
وذوي الحقوق، بما يتناسب وتطور الحد الأدنى للأجر
الوطني والقدرة الشرائية للمواطن.

2 - إنجاز العديد من المشاريع والهيكل والمنشآت
الأساسية، من مراكز الراحة والاستجمام وغيرها، عبر
كافة ولايات الوطن وتجهيتها بالوسائل الطبية والموارد
البشرية، لضمان رعاية صحية ونفسية لهذه الشريحة من
المجتمع.

3 - تقديم خدمات نوعية في مجال النقل الجوي،
البحري والبري، تصل في بعض الأحيان، وعند بعض
الفئات ككبار معطوبي حرب التحرير الوطني، إلى المجاني
وهذا داخل الوطن، وفي هذا المقام لا يمكن أن نغفل الدور
الجوهري الموكل لنا في إطار الحفاظ على ذاكرة الأمة بموروثها

سيدي الرئيس بالنيابة،
السادة الوزراء،
زملائي،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني أن أطرح على معالي وزير المجاهدين السؤال
الشفوي التالي:

من بين الامتيازات التي منحها الدولة للمجاهدين،
وعلى رأسهم المجاهد الأكبر فخامة الرئيس، السيد عبد العزيز
بوتفليقة، هو إعفاؤهم من جمركة السيارات المستوردة، وهذا
من خلال الرخصة التي تمنحها لهم وزارة المجاهدين كل
خمس سنوات، غير أن قيد التنازل عن استعمال السيارات
لصالح أشخاص آخرين محدد بثلاث سنوات فقط.

ونظرا لكون عدد المجاهدين يسير نحو التناقص، وحتى
تتطابق مدة منح الرخصة مع مدة الحظر عن التنازل، ألا
يمكن - معالي الوزير، وحن الوقت لهؤلاء الذين ضحوا
بأنفسهم من أجلنا لنتمتع بهذا البلد أحرارا - تقليل المدة
بثلاث سنوات بدلا من خمس؟

ودائما وفي نفس الإطار، أسأل معالي الوزير عن إمكانية
تعميم نسبة العجز (C1) لكل معطوبي الثورة التحريرية،
لأنه يوجد (C1)، (C2)، (C3) وإذا كان بالإمكان
تعميم ذلك؟

لكم مني، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد زوبيري؛
وقبل أن أحيل الكلمة إلى السيد وزير المجاهدين لتقديم
الجواب على هذا السؤال، أخصه بالتحية والترحيب من
جديد، لأنه يدخل لأول مرة إلى هذه القاعة، قاعة الجلسات
بمجلس الأمة منذ تعيينه عضوا في الحكومة، فأهلا وسهلا
بكم - معالي الوزير - مع تمنياتنا لكم بالتوفيق في مهامكم
النبيلة وإشرافكم على قطاع المجاهدين الذي يعرفكم
وتعرفونه جيدا.

تفضلوا الآن - معالي الوزير - للإجابة على السؤال
الشفوي لزميلنا محمد زوبيري.

السيد وزير المجاهدين: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه

أما بالنسبة للشطر الثاني من سؤالكم، المتضمن تعميم نسبة العجز أو العطب على اختلاف معطوبي حرب التحرير الوطني، فهو اختصاص حصري للجان الطبية المنشأة على مستوى الولايات، بمرافقة وإشراف اللجنة الطبية المركزية، باعتبارها اللجنة المؤهلة لضبط نسبة العطب والمصادقة عليها بصفة نهائية، ضمن نظام التصنيف أو غيره بالاعتماد على المعايير التالية:

- التقدم في السن .
- تفاقم الأمراض والعاهات الناجمة عن الإصابات والجروح خلال ثورة التحرير الوطني .
- الأقدمية في الانتساب لصفوف جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني أو في مدة السجن .
- الأقدمية في الاستفادة من نظام التصنيف .
- جدير بالتوضيح أن كل الطلبات المودعة لدى المصالح، المستوفاة للشروط المطلوبة، تدرس بصفة فورية وأجال قياسية، طبقا لما أقرته الحكومة من تدابير في مجال تحسين الخدمة العمومية وتخفيف الإجراءات والوثائق الإدارية .
- شكرا وبارك الله فيكم .

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد زوييري هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ فليتفضل .

السيد محمد زوييري: شكرا سيدي رئيس الجلسة، أشكر معالي الوزير على هذا التوضيح؛ أقول ليس لدي تعقيب، لكنني سأذكر نفسي وإياكم، بأنه ليست هذه الورقة أو القانون أو المنحة هي التي تمنعنا من أن نغير أو نستبدل قانونا آخر لأجل هؤلاء الناس أو الأشخاص الذين منحونا الحرية ونحن نتمتع وبتنفس، أو كما قال السيد معالي وزير الطاقة، نشترى البترول بـ 2 سنتيم لكي نتمكن من إضافة أو إنقاص هذه الأمور، يعني حتى وإن لم نتمكن من أن نرد الاعتبار لهؤلاء الشهداء أو المجاهدات والمجاهدين، فنحن نريد أن نذكرهم في كل زمان ومكان، لكي نرد على هذا المستعمر الذي خلف مجازر كبيرة في هذا البلد، بلد المليون ونصف المليون شهيد لم يعرف بأن أبناء الاستقلال مسقيون ببذور هؤلاء الشهداء، نفس تموت ونفس تحيا، ومنتظر الاعتذار من هذا المستعمر، مهما طال الزمان، ولا

التاريخي الوطني وشواهد ودلالاته، وضرورة تحقيق البناء الفكري الخلاق للأمة، من خلال مبادئ ومرجعية الفاتح من نوفمبر العظيم، الضامن الوحيد لتعميق تضامن وتكاتف الجزائريين خلال الأزمات، لما نملكه من رصيد تاريخي يلتف حوله الوطنيون المخلصون ويتحقق به الانسجام الاجتماعي وتبنى به اللحمة الوطنية، مستذكرا على مسامعكم في هذا المقام، خطاب فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، حين قال: "إننا وبقدر ما أوليناه من عناية بتاريخ ثورة التحرير والمقاومة الوطنية، حرصنا على تعبئة الموارد الموجهة إلى صون مكانة المجاهد ومكانة الشهيد، عبر ذويه، في سلم القيم، من خلال تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية وتوسيع الرعاية الصحية والنفسية للمستحقين، من مجاهدين وذوي حقوق الشهداء"، وبالعودة إلى الشطر الأول من انشغالكم، المتعلق باقتراحكم تقليص أجل منح رخصة السيارات السياحية لفئة المجاهدين وذوي الحقوق، وأبناء الشهداء المعوقين، بما يتطابق وأجال التنازل عنها، أي من خمس إلى ثلاث سنوات، الشيء الذي يدفعنا إلى التذكير بأن تحديد هذه الأجال، قد تنص عليه أحكام المادة 16/178 من القانون رقم 83-10، المؤرخ في 10 يونيو سنة 1983، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1983، المعدلة والمتممة بأحكام المادة 83 من القانون رقم 06-24، المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2006، والمتضمن قانون المالية لسنة 2007؛ وعليه، فإنه لا يمكننا وضع اقتراحكم حيز التنفيذ، كون هذا الامتياز قد أقرته أحكام قانون، لا يمكن مراجعتها إلا باتباع الإجراءات المعروفة، في إطار تعديل النصوص القانونية .

غير أننا نعتقد أن الأجال الحالية تعتبر - نوعا ما - مقبولة ومعقولة، كون المدة الافتراضية لصلاحيه استعمال السيارة، لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال أقل مما أقره قانون المالية لعام 1983، المعدل والمتمم من جهة، ومن جهة أخرى، فإن أحكام هذا النص قد خولت للمستفيد الحق في إمكانية تجديد الاستفادة في حالة العطب الكلي للمركبة بسبب حادث أو بسبب آخر، متى استوفى الشروط المطلوبة في مثل هذه الحالات، يعني إثبات عدم صلاحية السيارة من طرف المصالح المختصة، ناهيك عما يمكن أن ينجم عن هذا الاقتراح، من آثار مالية معتبرة، تنعكس على توازنات ميزانية الدولة، خصوصا في الظروف الراهنة بالذات .

الملفات التي كانت عالقة، طبقاً لنص المادة 25 الخاصة بأبناء الشهداء والمادة 24 الخاصة بأبناء المجاهدين صفت عن آخرها، طبعاً الملفات التي كانت تستوفي الشروط القانونية.

أقول من هذا المكان بأننا الآن ندرس ونصفي ملفات المجاهدين، طالبي المنح، وأقولها عبر الأثير وعن طريق الشاشة بأنها لا تتعدى الآن أقل من شهر وتصفى الملفات. بالنسبة للأخ السائل، وفيما يتعلق بالتصنيف، لقد استبقنا ربما الأحداث، فوزارة المجاهدين أحصت كل الملفات أو المنح الأقل من 80% و100%، الآن نحن في مرحلة استدعاء هؤلاء المجاهدين، لإعادة الفحوص الطبية لدى اللجان الطبية ثم تحول الملفات على إثرها إلى وزارة المجاهدين لتصنيف هؤلاء المجاهدين والمجاهدات.

بالنسبة للملفات الأخرى، يعني الشطر الآخر الخاص بالتراث الثقافي، المرتبط بثورة التحرير الوطني، نستطيع أن نقول بأننا قد قطعنا أشواطاً كبيرة في تسجيل الشهادات وفي جمع الشهادات وكذا في جمع الوثائق التاريخية التي لها صلة بثورة التحرير الوطني والمقاومة الوطنية، وقد انتهزنا الفرصة مع برنامج الاحتفالات أو الذكرى الستين لاندلاع ثورة التحرير الوطنية، التي هي تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية، بشعار "نوفمبر الحرة" استطعنا أن نصل إلى مرحلة متقدمة جداً من كتابة التاريخ الوطني؛ وأقولها كذلك وبصفة رسمية، من استرجاع بعض الأرشيف الموجود خارج الجزائر وفي بلدان، كفرنسا، إذ استطعنا وعن طريق وزارة الخارجية التي أشكرها من هذا المكان على العمل بالتنسيق التام مع وزارة المجاهدين.

إتخذنا كذلك إجراءات أخرى للتخفيف من كل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، سواء بطلب الاستجمام أو بطلب التذكرة أو الاستفادة من مراكز الراحة، كل هذا من دون ملف، إلا باستمارة فقط، تملأ ويحدد اليوم لاستفادة هذا المجاهد.

كذلك أقر من هذا المكان، بأن مراكز الراحة المتواجدة على الشاطئ وفي الشمال والتي كانت تشتغل ثلاثة أشهر فقط في السنة، قررنا الآن بأن تعمل اثني عشر شهراً واستدعينا في بطاقتنا كل المجاهدات والمجاهدين الذين لم يستفيدوا من الراحة، فبتبعث لهم استدعاءات إلى بيوتهم، لاختيار المركز والوقت والتاريخ.

قانون يصعب علينا لإعادة أي شيء أو إعطاء أي شيء من دمنا أو لحمنا لهؤلاء المجاهدين والمجاهدات؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد محمد زوييري؛ والكلمة مجدداً للمعالي وزير المجاهدين إن كان يريد الرد على تعقيب السيد العضو؟

السيد الوزير: شكراً للسيد رئيس الجلسة. أولاً، أريد أن أشكر السيد العضو على طرحه لهذه الانشغالات وأشكره على هذه الالتفاتة الطيبة، الكريمة، المعبرة والهادفة في نفس الوقت. أود أن أقول بأن قطاع المجاهدين، لما عيّنت، كلفت بأن أكون خادماً لهذه الفئة من المجتمع، العزيزة على كل جزائرية وجزائري أصيل.

بالنسبة لقطاع المجاهدين إتخذنا بعض الإجراءات، واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة ومن هذا المكان الشريف، لأقر بأننا قد وضعنا إجراءات لتسهيل ولتبسيط الإجراءات الخاصة بالمجاهدين وبذوي الحقوق.

1 - بصفة مختصرة، شهادة العضوية التي كانت تستخرج من مكان ولادة المجاهد أو ذوي الحقوق، ربطنا كل الوزارة بالمديريات، الآن الشخص المولود في سطيف أو في تبسة يستطيع استخراج وثيقته من تلمسان وتيزي وزو وتمنراست.

2 - كذلك بالنسبة للإعدادات أو التصنيف أو المنح، طبقاً للمادة الرابعة أو الخامسة، إتخذنا القرار، وهو عدم طلب من أي مجاهد أو مجاهدة الوثائق، سواء كانت وثائق إدارية أو وثائق طبية، يأتي إلى مديرية المجاهدين مصحوباً باستمارة فقط، فيمر بالضرورة على اللجنة المنصبة على مستوى الولاية، ثم يحول المحضر الطبي مباشرة إلى اللجنة الوطنية للبت فيه.

وأقول من هذا المكان، كل الملفات من دون استثناء للمجاهدين وذوي الحقوق، التي كانت على مستوى وزارة المجاهدين والتي طرح آخرها في شهر ديسمبر 2014، صفت عن آخرها.

الملفات التي أودعت بوزارة المجاهدين في شهر جانفي ويفري صفت عن آخرها.

في الواقع، ودفتر الشروط المحددة للنوعية والمدة والقيمة الإجمالية للسكن، خاصة منه التساهمي، بحيث نجد أن المرقيين طلبوا من المستفيدين مبالغ مالية إضافية، تجاوزت 20 مليون سنتيم للسكن الواحد.

شكرا سيدي رئيس الجلسة ومعالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوزيد بدعيعة؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة للرد على السؤال، فليفضل.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة،

السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر في البداية السيد المحترم بدعيعة على السؤال الذي طرحه والذي يحمل في طياته - في الواقع - سؤالين أو ملاحظتين:

الملاحظة الأولى، تخص إنجاز السكنات بصفة عامة والسؤال الثاني مخصص للتساهمي.

- فيما يخص السؤال الأول، برنامج باتنة بصفة عامة يمكن جدا أن يكون التأخر في بلدية من البلديات أو في دائرة من الدوائر، ولكن بصفة عامة فإن برنامج باتنة إلى غاية 30 فيفري 2015 هو كالتالي:

- بالنسبة للسكن الاجتماعي فيه 24252 سكنا مبرمجا، منها 11912 سكنا استلمت وما تبقى من الإنجاز 12340 هي حاليا في طور الإنجاز، وما هو غير منطلق لا شيء.

إذن، كل برامج باتنة بوشرف فيها، وفيما يخص هذه النقطة بالذات أشير - السيد عضو مجلس الأمة المحترم - أنني كنت قد أبدت ملاحظة في هذه القاعة، وفي بداية تسلم المهام، كان يوجد تأخر ملموس في الخماسي الأخير بالأخص، حاولنا تدارك ما يمكن تداركه واليوم وبالنسبة لنا فإن انطلاق البرنامج الخماسي لفخامة رئيس الجمهورية، أقولها بصفة رسمية، هو منطلق إلى غاية جانفي 2015 بنسبة 97٪، بما فيها باتنة ووهران وسعيدة وسطيف وفي كل الولايات، وقعت نزاعات مع مقاولين وكان فيه تأخر

إذن، كل هذا العمل يدخل في إطار تحسين الوضعية الخاصة بالمجاهدين وذوي الحقوق وأرجع كذلك لكتابة تاريخ ثورة التحرير الوطنية، فنحن على كل حال متقدمون جدا.

وأشكركم، سواء بالمجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة، لقد عقدنا لقاءات تاريخية وسواصل معا إن شاء الله، على الأقل لكي نحیی هذه الذكرى كمواطنين وكمسؤولين على هذه الفئة الشريفة التي تحتاج منا كل احترام وتقدير وبارك الله فيكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على هذا التوضيح وعلى المجهودات المبذولة؛ متمنيا لكم المزيد من النجاحات.

نمر الآن إلى قطاع السكن والعمران والمدينة والكلمة الآن للسيد بوزيد بدعيعة، فليفضل مشكورا.

السيد بوزيد بدعيعة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب الرئيس ورئيس الجلسة المحترم،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا للمادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02-99، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال التالي نصه:

لقد استفادت مدينة باتنة ضمن المخطط الخماسي (2005-2009) والمخطط الخماسي (2010-2014) بحصص سكنية لا بأس بها، منها ما هو اجتماعي وما هو تساهمي وترقوي، والملاحظ أن بعض هذه السكنات لا تزال قيد الإنجاز إلى يومنا هذا.

السؤال المطروح على معالي وزير السكن هو: لماذا هذا التأخر في الإنجاز، خاصة عند المرقيين الخواص، الذين منهم من تجاوز 10 سنوات ولم يسلم المشاريع إلى حد الآن؟ نلاحظ كذلك تناقضا كبيرا في نوعية السكن المنجز،

حاليا، إما متوقفة وإما هي في طور الإنجاز، وهناك 2930 لم تنطلق بعد.

إذن، الأغلبية الساحقة للسكنات هذه استلمت، وما تبقى فهو متصل اتصالا عضويا بضعف المرققي، إما أنه ليس لديه إمكانيات أو تماطل أو أطال العمل بورشته، وما هو معروف في البناء وفي غير البناء، أنه كلما طالت مدة الإنجاز، دخل المقاتل في خسارة، فالوقت يدهم والوقت ثمين والوقت مال! وهذا ما حدث لبعض الورشات المفتوحة منذ عشرات السنين، فالبعض منها تخلى عنها أصحابها المرقون نهائيا ومنهم من هرب ومنهم من ترك مجال الترقية، وكلها نزاعات، لقد قمنا بإحصاء ووجدنا كل ما حصل، وهذا ما كلمتك عنه، وقد انتهينا منه منذ أسبوعين على المستوى الوطني كله، يوجد ما يقارب 8000 سكن يجب أن نجد لها حلا، فالتبي لم يباشر في إنجازها لا تطرح أي مشكل ويمكن أن ندمجها في صنف من الأصناف المتواجدة حاليا، أما التي انطلقت وتوقفت، فسعر السكن الذي انطلق منذ عشر سنوات ليس هو نفسه اليوم.

القانون يسمح للمرققي وبرخصة من الإدارة أن سعر السكن المؤقت في القانون يمكن أن يتجاوزه بنسبة 20٪ فقط، نظرا لظروف الأسعار إلى آخره، أنا أتكلم عن صنف من المرققين، العاجزين تماما عن الإتمام، لأن منهم من أبدى سوء نية تماما، فمنهم من هرب بأموال المكتتبين، وبالتالي فالمشاكل مطروح وعلينا إيجاد الحلول، ما دامت الدولة للجميع، بالرغم من أن المسؤولية محدودة محليا، ولكننا قد أقحمنا أنفسنا في هذا الموضوع، حتى نفصل في هذا النزاع، والحلول هي قيد الدراسة حاليا، المشاريع التي لم تنطلق لا إشكال فيها، أما التي انطلقت وهي على وشك الانتهاء سنجد لها صيغة أخرى والتي دخلت في نزاعات مثل عين تيموشنت وقسنطينة ووهران وهنا في العاصمة، فلدينا ما يقارب 6000 سكن، في هذه الوضعية، نحاول حاليا إيجاد الحلول لها.

هنا في العاصمة، المؤسسة التي كانت فاشلة في ميدان الترقية بيعت وجاء المرققي الجديد، وهذا الأخير قد أبدى حسن نيته في إنهاء المشاريع وضخ الأموال في ورشاته، نحن نرى بأن الأمور بدأت تسير؛ وفي ولايات أخرى يجب إيجاد حلول أخرى، هذا بصفة عامة بالنسبة لـ (LSP).

أعتقد أن الإجابة مقنعة، رغم أنني لم أشأ أن أدخل في تفاصيل كبيرة، إن ما صعب من إيجاد حل نهائي، هو

مع مقالين آخرين، ولكن وبصفة عامة أعتقد بأن باتنة اليوم مصنفة لدينا من بين الولايات التي تم فيها الإنجاز بصفة جيدة، تداركت تأخرها والتوزيع في الحملة وفي غير الحملة يدل على هذا الإنجاز، وأقصد بالحملة الحية وليس الحملة الانتخابية - هذا للتوضيح - فيما يخص التأخر المسجل حاليا والذي لم ينطلق بعد، هو البناء الريفي، يوجد ما يقارب 3900 سكن غير منطلقة بالنسبة إلينا لحد الآن؛ والبناء الريفي أتم تعرفون ارتباطه بالبلديات وبتقديم القوائم... إلخ.

هذا بالنسبة لبرنامج باتنة، فهو ليس نموذجيا وهو أيضا ليس بالكارثي، هذه المسألة تدخل في الصنف العادي بالنسبة للبرامج التي نحاول أن ننعشها وننتهي منها، قبل الانطلاق في البرامج الإضافية للخماسي الحالي.

أضيف فقط أنه من بين السكنات التي يبدو عليها نوع من التأخر في الإنجاز هي ما يقارب 5000 سكن إضافي التي منحها السيد الوزير الأول، إثر الزيارة التي قمنا بها، أي الزيارة التي قام بها الوفد الحكومي وعلى رأسه السيد الوزير الأول لباتنة في سنة 2014.

أما فيما يخص السكن التساهمي، أعتقد أنها المرة الخامسة التي طرح فيها نفس السؤال في الغرفتين، أنا لا أقول إنها ستكون نفس الإجابة، لكن أرجو أن نتفهم الوضع.

برنامج السكن التساهمي جاء لاستخلاف البرامج التي أوقفت آنذاك في 2003، أي برامج البيع بالإيجار (AADL) العملية في حد ذاتها وعملا بما تنص عليه كل النصوص لإنشاء هذا النمط من السكن، هو التفاهم بين خاصين: المقاتل خاص والمواطني خواص، والجهة المنسقة بينهما هي السلطة المحلية وليست الوزارة، يجري لقاء بينهما؛ وبعد إبداء الرغبة في إنجاز مشاريع، يأتي مرققي، والإدارة أي السلطة المحلية، تعطيه قوائم الأشخاص الذين لديهم الرغبة في الدخول في هذه البرامج، لما ترسم الأمور وينطلق البرنامج، الوزارة مكلفة من خلال الصندوق الوطني للسكن أن تدفع المستحقات والمساعدة التي خصصتها الدولة لهذا الصنف من المواطنين.

هذا ما يجعلنا نقول بأن المرققين أصناف، يوجد مرقون لم يطرحوا ولا إشكالا، أعطيك الإحصائيات فيما يخص الترقية لـ (LSP) بصفة عامة من بين 155875 يوجد 109580 انتهت، أي ما يقارب 110000 ويوجد 43000

السكنية الأخرى.

هذا فيما يتعلق بالمخطط الخماسي (2005-2009) دون أن أذكر المخطط الخماسي (2010-2014)، ونحن الآن داخلون في المخطط الخماسي (2016-2019)، لدي تعليق بسيط كذلك وهو عدم مطابقة السكنات لدفتر الشروط، يعني ما هو مذكور في دفتر الشروط ليس مطابقا في الواقع للسكن الحقيقي، يعني لو تفحصنا دفتر الشروط نجد به مزايا وأمورا أخرى، لكن عندما نقف في الواقع ونرى السكن المنجز للمستفيد، نجد مغايرا تماما لما هو مذكور في دفتر الشروط من نوعية وغيرها، خاصة النوعية وبعض التجهيزات المفروض توفرها في السكن.

كذلك هؤلاء المرقون الخواص، لم تتخذ ضدهم إجراءات ردعية في جميع الولايات، لقد اختلسوا أموال الأشخاص، يوجد مواطنون منذ 2005 و2006 وهم ينتظرون إنجاز سكناتهم، لقد دفعوا كل مستحقاتها وأضافوا بعدها أموالا، يطلب من المرقين، تصل ما بين 5 ملايين إلى 10 مليون سنتيم، لكنهم إلى حد الآن لم يستلموا هذه السكنات.

وبهذه المناسبة أنا أشكر السيد معالي الوزير كثيرا، فبمجرد أن ترأس هذا القطاع وهو يبذل مجهودات جبارة، لقد لمسنا تغييرا في هذا المجال، وأستغل هذه المناسبة، فيما يخص بلدية الرحبات دائرة رأس العيون، التي سجلت هزات زلزالية متتالية لمدة شهر، فقد حدث هلع كبير لأن مواطني تلك المنطقة لم يشهدوا قط هذا النوع من الزلازل، فقد تكررت أكثر من 10 إلى 15 مرة، أقول لكم صراحة لدي محضر لرئيس البلدية لجماعة من الناس، بحيث يوجد أكثر من 45 سكنا سجل في الخانة الحمراء وأصحابها يقطنون لحد الآن في البيوت القصديرية وهي مأوى غير صالح للسكن، بحيث تغطي بمادة البلاستيك، وأصار حكم لم أر أي تضامن من أي ممثل من الحكومة زار المنطقة، منذ شهرين تقريبا، إلى حد الساعة يسكنون في الشارع والأمر يتطلب إسكانهم في سكنات ريفية وبسرعة، لأنهم يعانون معاناة كبيرة جدا.

أنا ثقتي كبيرة في معالي الوزير لاتخاذ الإجراءات اللازمة وهؤلاء المواطنون أقل شيء بالنسبة إليهم هو أن يستفيدوا من سكن ريفي، حوالي 50 سكنا، لكي تتمكن من معالجة مشكل هؤلاء.

شكرا معالي الوزير وبارك الله فيك.

الإجراءات التي فرضت على كل مرقى، بحيث لما يحصل على اعتماد الترقية يجب أن يسجل نفسه في صندوق الضمان التابع لوزارة العمل وحاليا 99% من المرقين غير مسجلين في هذا الصندوق، أخذوا صفقات من دون أن يسجلوا أنفسهم، وعلى هذا الأساس ومع الزملاء الذين سبقوني في المنصب، اتخذنا قرارات بشأن هذه المسألة:

- القرار الأول، هو توقيف عملية (LSP) يعني ينجز ما تبقى منه ولكن يوقف ويحول إلى صيغة (LPA).

- القرار الثاني، هو إعادة النظر تماما في رخصة الترقية، والاعتماد للمرقين، علما أن القانون قد مر بالغرفتين ونحن نطبقه اليوم، فلا يسلم رخصة ترقية أو اعتماد مرقى لمن لا يمر على صندوق الضمان، واليوم هذا الأمر هو نظامي ومنهجي، فنحن نمضي الاعتماد ولكننا لا نوزعه، بل نحوله للصندوق الذي يقوم بمنحه لكل من شارك في صندوق الضمان، ولما يكون مشاركا فيه فالصندوق ينهي ويكمل المشاريع على حسابه، لأن للصندوق أمواله الخاصة، أما الذين تخلوا عن الورشات فليس لديهم ضمان، والحل في هذه الحالة صعب ماديا، فلكي تتدخل الخزينة مباشرة كلما كان نزاع بين مواطن ومرقى، أظن أن العبء ثقيل! وخاصة أن الخزينة تتحمل أصنافا أخرى من السكنات، كالسكن الاجتماعي ودعم السكن بصيغة البيع بالإيجار... إلخ.

ونزولا عند طلب السيد بدعيعة، أنا أعدك أنه ابتداء من يوم السبت المقبل أو يوم الأحد، ستنقل لجنة خاصة لتعيد ضبط ولاية باتنة، منزلا بمنزل، حيا بحي وبلدية ببلدية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد بوزيد بدعيعة هل يريد التعقيب على رد السيد الوزير؟ فليتفضل.

السيد بوزيد بدعيعة: أولا، أشكر السيد معالي الوزير على الإجابة وأشكره على الثقة التي وضعها فينا وحرصه على بعث اللجنة للتدقيق في الموضوع، لأنه - فعلا - في المخطط الخماسي (2005-2009) كانت هناك سكنات لم تسلم إلى يومنا هذا في مدينة باتنة، يعني المدينة الجديدة بها حملة 1 وحملة 2، يمكنني أن أذكرها، وهناك أشخاص فيما يخص السكن التساهمي وكذلك فيما يخص الصيغ

من خلال امتداداتها المحلية (DIP) و (DEP) ... إلخ، نحن نتخذ إجراءات، أما أن تقم نفسك في برنامج قطاع خاص، نحن نهدد وتتوعد الأشخاص، لكن الرقابة تبقى محلية وليست من ... أنا لا أتهرب من مسؤولتي، تقول لي مثلا ثانوية بها كذا وكذا أنا مسؤول عليها، لأنه يوجد بها مدير، فالمرافق العمومية تابعة للولاية، وإن كان يعمل تحت سلطة الوالي، ولكن نحن متضامنون معه في المسؤولية.

فيما يخص الرحبات، أنا رهن إشارة السلطة المحلية، قد حاولنا، مثلا مسألة حمام ملوان ومناطق أخرى أين وقع زلزال محلي، في ذلك اليوم كنت في ولاية باتنة، حقيقة نحن لم نزر لا مروانة ولا الرحبات، لأن المعلومات التي وصلتنا - الحمد لله - كانت مطمئن، لا ضحايا من البشر إلا بعض الانشقاقات في بعض المحلات، نحن نستطيع المساعدة، هي موجودة ورهن إشارة السلطة المحلية، فمن يريد ترميم مسكنه نقول بأن الدولة في خدمته، ومن يريد التنقل إلى مكان آخر فتوجد إجراءات عامة تتخذ بالتنسيق مع السادة الولاية أسبوعيا، برخصة من السيد الوزير الأول على أن يحولوا على سكنات أخرى في برامج أخرى ولو يغيروا نوعا ما المكان مثلا من الرحبات ينتقل إلى مكان آخر.

نحن وفي هذه النقطة بالذات متضامنون مع المواطن ونحن رهن إشارة السلطة المحلية ولا يمكننا قانونيا ودستوريا أن نتجاوز السلطة المحلية وشكرا للسيد بدعيده.

السيد رئيس الجلسة: نبقى دائما في قطاع السكن والعمران والمدينة؛ والكلمة للسيد صالح دراجي، فليفضل بطرح سؤاله مشكورا.

السيد صالح دراجي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير النبيين والمرسلين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سؤال شفوي لمعالي وزير السكن والعمران والمدينة:

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوزيد بدعيده؛ الكلمة للسيد الوزير، تفضل مشكورا.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ ليس لدي أي تعقيب، بل أردت إضافة بعض المعلومات، بالنسبة للمرقين الفاشلين، اتخذنا إجراءات وأجبت مرارا كلما طرح هذا السؤال بخصوص السكن التساهمي العمومي (LSP).

أولا، أدخلوا في القائمة السوداء، فهم ممنوعون نهائيا من البناء ولا حتى قسم مدرسي في الجزائر والقائمة موجودة لدى كل المصالح من لجان الصفقات إلى اللجان الولائية، القطاعية ... إلخ.

أما ما تبقى، فكما يقال: "العقد شريعة المتعاقدين"، وكثير من المواطنين دخلوا في نزاعات مع هؤلاء المرقين أمام العدالة؛ والعدالة تفصل في الموضوع، لأن العقد خاص، فالدولة تتدخل بمنح الأرض مجانا وتتدخل في إطار المساعدة التي تمنحها للمستفيدين، أما ما تبقى فهو الاتفاق المبرم بين المرقى والمواطن.

ولكن نحن لا نتخلى عنهم، لماذا أتمت هذا الإحصاء؟ لكي أسد هذا الباب نهائيا، لما يتم برنامج الحكومة نفصل في هذه المسألة نهائيا، إذا تمكنت الخزينة من التسديد وأعتقد أنه لا يمكنها ذلك في الظرف الحالي ولذلك يمكن تحويلهم قانونيا إلى برامج أخرى التي تدخل في خانة برامج أخرى والممولة من طرف الدولة.

لا يمكن أن أدخل في التفاصيل - السيد بدعيده - بخصوص الخماسي الأول والثاني، حملة 1 وحملة 2 والشخص الذي يسكن في أريس منذ أسبوع أو منذ أسبوعين، لكن أقول إن البرامج في طور الإنجاز وكل ما قلناه بخصوص ترقية السكن وتصنيع السكن ... إلخ، فقد وجدته في ولاية باتنة، في أعالي جبال أريس يوجد مقال محلي يعمل بقالب صب الإسمنت ومضخة الإسمنت وشاحنة خلاطة، مما يجعلنا نتفاءل، لما عانتها باتنة من قبل، وهي اليوم، وأنت أدري بها مني، أنا أعرفها نوعا ما، وتوجد بها ترقية خاصة نموذجية، لو يحترم القانون فيما يخص قواعد التعمير، وفيما يخص البرامج الترقية الخاصة والتنوعية ... إلخ.

تبقى الرقابة النوعية، فيما يخص برامج وزارة السكن،

غير المعنى بواجهاتها؟

- ما هو عدد المخالفات التي سجلتموها إلى حد الآن على المستوى الوطني؟ وما هو نوع العقوبات التي فرضتموها تجاه هؤلاء المخالفين للقانون الساري المفعول؟
- إن كانت هنالك إرادة فعلية، ولا شك أن لديكم إرادة فعلية، من الآن فصاعداً، فما هي الإجراءات الملموسة والتدابير الرديعية التي ستتخذونها تجاه كل الذين يشوهون المحيط أي عدم احترام الأجال المحددة للبناء وقواعد التعمير؟

- أخيراً، حتى نصل جميعاً إلى الهدف المنشود، هل سبق لكم - السيد الوزير - أن قمتم بحملات توعوية تجاه المواطنين حول مدى أهمية القانون الساري المفعول، من خلال القنوات الإعلامية الوطنية للقضاء ووضع حد نهائي لهذه الظاهرة المأساوية التي غرق فيها محيطنا المعماري؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد صالح دراجي؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة للرد على السؤال، فليفضل مشكوراً.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً للسيد صالح دراجي على هذا السؤال؛ لكنك قد أجهفت في حقي إذ وجهت لي سؤالاً بعنوان وزير السكن والمدينة في حين طرحت لي سؤالاً مضمونه العمران وحذفت لي التعمير.

السؤال والتساؤل الذي تقدم به السيد صالح دراجي المحترم هو سؤال الساعة، حقيقة مثلما قلت بخصوص التأخر في إنجاز بعض السكنات والتأخر في بعض البرامج، المرحلة التي عاشتها الجزائر وبالأخص مرحلة التسعينيات، جعلتنا نعاني إلى يومنا هذا، فأغلب البنائات أنجزت دون إدارة ولا تعميم فمن المواطنين من أتم بناء مسكنه بقطع الطريق وآخر فوق قنوات الغاز، بالإضافة إلى البناء القصديري الذي شوه كل المدن، ما عدا بجاية، فهذه ملاحظة إيجابية أخص بها ولاية بجاية، فهي الولاية الوحيدة التي لم يسجل بها ولو بناء قصديري واحد، وهم مشكورون على هذا، على كل حال فالقانون رقم 08-15، دخل حيز التنفيذ وقد طلبنا

طبقاً للمادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني - سيدي الوزير المحترم - أن أطرح على سيادتكم سؤالاً شفوياً هذا نصه:

إنشغالي - سيدي الوزير - إنشغال وطني.
معالي الوزير:

تحولت منذ سنوات العديد من مدننا المشيدة، وفي بعض الأحيان من دون تفكير أو تخطيط ولا تزال، إلى كواييس تحاصر سكانها وتزرع في وسطهم الكآبة، حيث نجد - إسمحوالي - شبه هندسة خالية من الجمال، في زمن تصنع فيه الهندسة المعمارية، التي تعتبر فناً بامتياز، في كل جهات العمورة حظائر في الإبداع والإتقان، كما تشكل واجهة ثقافية سياحية، يتوافد عليها السياح دون انقطاع.

معالي الوزير،

رغم دخول بلادنا في ثورة عمرانية لا سابق لها، وتخصيص أموال ضخمة من أجل القضاء على مشكل السكن، إلا أننا نلاحظ أننا لم ندخل بعد في ثقافة الواجهات العمرانية، على عكس دول العالم التي تعمل جاهدة لإثبات حضارتها وجماليتها، حيث نحن نكتفي بترخيص الإسمنت والزيادة في عدد الطوابق، وهذا ما يفسر تعطل وعدم فعالية قانون قواعد مطابقة البنائات وإتمام إنجازها.

كما نشاهد يومياً معظم البنائات غير الكاملة وهي عبارة عن صفائح أجورية حمراء، شوهت جل مدننا وحتى العاصمة التي كانت - في الحقيقة - عروس البحر الأبيض المتوسط، وهذه الظاهرة - للأسف الشديد - نجدها حتى في الأحياء الراقية التي يقطنها الأغنياء، هذه المناظر الأليمة قد أفقدت - للأسف الشديد مرة أخرى - كل الأحياء والطبيعة جمالها، بسبب البناء العشوائي وعدم الاعتماد على مخطط عمراني منسجم والذي يستجيب للمعايير المعمول بها دولياً.

معالي الوزير،

- ما هو مصير ومدى تطبيق القانون رقم 08-15، المتعلق بقواعد مطابقة البنائات وإتمام إنجازها الصادر في شهر جويلية من سنة 2008 الذي جاء كخطوة إيجابية لإيجاد حلول تدريجية لتسوية وضعية البنائات غير المكتملة وبالأخص

وتتطلب القليل من الإرادة فقط، في بعض الأحيان سكنات من الخارج عبارة عن جدار أحمر بالأجر، لكن عندما تدخل إلى المنزل تجد رفاهية وأثاثاً "الله يزيده من رزقه" ولكنه يعجز عن تلبس الجدران بـ 5 أو 6 أكياس من الإسمنت!! وعليه، أقولها للمرة العاشرة، سواء داخل الغرفتين أو في التلفزة، قمنا بإعلان إشهاري تم بثه منذ أسبوع، أعلنت فيه عن هذه الأمور، فقد أظهرنا البنائيات الضخمة التي بها محلات تجارية ضخمة، تعلوها أعمدة حديدية فقط... إلخ، الوقت يمر وسنتصدي لها في الوقت المناسب بقوة القانون، لا أظلم أحداً ولا أتعدى على أحد ولا أستفز أي أحد ولا أتحدى أحداً، فالقانون وحده الذي يطبق قواعد التشارك الاجتماعي، القانون هو القانون، يعني هو الفيصل في هذه الأمور ونحن نعمل به.

إذن، أنا أبادلك نفس الشعور السيد صالح، التجنيد اليوم أكثر بالنسبة للسلطة المحلية وبالأخص المنتخبين مثلاً، منذ أن قضينا على بعض الأحياء القصدية في بعض الولايات، بالرغم من وجود بعض المحاولات في أماكن بعيدة مخبأة، ولكن تم التصدي لها عن طريق الشرطة والمنتخبين، إذن نرى بأن قانون العمران بدأ يدخل حيز التطبيق، يوجد تحسيس ومن طرف الكثير من المنتخبين وبالأخص المثقفين منهم والشباب، فهم يدركون أهمية هذه النقطة ويسعون لتطبيقها أثناء ممارسة مهامهم الانتخابية.

فيما يخص المهندس المعماري، لا يمكنني أن أسرد أمامك - السيد صالح - كل الإجراءات التي اتخذت منذ سنة ونصف السنة، أولاً، هذا دون مزية منا، بل هذا عملنا وكل العمل التنظيمي يجب أن تظهر نتيجته بعد أشهر أو بعد سنة، لأنه عمل كبير نسعى لإتمامه لكي يأخذ العمران مكائته، لدينا اليوم الكثير من الجهات: جهة البناء الفوضوي، طلب السكن، إنهاء الحماسي، التصدي لعدة انحرافات... إلخ.

البعض من هذه الجهات بدأ يزول بالنسبة للسكن الاجتماعي، بعدما استحدثنا هذه البطاقة وعندما دخلت الأمور في الشفافية، فالترقوي بدأ يأخذ مجراه في حل مشكل السكن، يبقى التعمير، فقمنا بإعادة هيكلة تامة، لقد أنشأنا الوكالة الوطنية للعمران (ANURB) وإننا نقوم منذ أسبوع بإجراء مفاوضات مع دول أوروبية لإجراء توأمة فيما وبيننا، ولكي نكون كبار المختصين في ميدان العمران؛

تديده، لأن فعاليته لم تظهر في الميدان، وقد مدت مدة صلاحيته بموافقة الغرفتين، وإلى حد الآن فالحصيلة مقبولة نسبياً، فمنذ انطلاق هذه العملية إلى غاية انتهاء السنة الماضية، يوجد ما يقارب 322460 حالة مطلوب تسويتها على مستوى البلديات، وما سوى منها 223228 حالة، أي نسبة 70٪، وأغلبها متعلقة بسكنات لم تطرح أي مشكل، مثلاً ملكية الأرض معروفة، ربما كانت هناك وثائق لم تكتمل أو رخصة مسبقاً ناقصة، لكن كل من لديه وثائق تدل على أن الملكية خاصة به ولكنه حاول بطلبه تملكها دون أن يتلقى أية إجابة... إلخ، نسوي وضعيته والعملية متواصلة.

المشكل المطروح اليوم هو السكنات المنتهية والمسكونة منذ سنوات، ولكن واجهتها تعطي صورة أنها سكنات غير مكتملة.

في مثل هذه الحالات، تدخلت أنا شخصياً، وكانت لدينا الشجاعة الأدبية لكي نصرح بأنه لما تنتهي المدة لا يمكن أن نمدد هذا القانون نهائياً، بل نرجع إلى تطبيق القانون وفي أغلب الأحيان يكون الحل هو الهدم، لأن السكن الذي كانت تكلفه بنائه 300 أو 400 مليون سنتيم وفي أسفله محلات تجارية تحوي ملايين السلع، فاحتراماً للمحيط واحتراماً للمارين واحتراماً للقانون، فإن 10 أو 15 كيساً من الإسمنت كافية وقليل من الطلاء، تجعله يأخذ شكلاً لا تقا وفكرة للبنية أنها كاملة، أما ما وراء الجدران فلا يهمنا نحن، فهذه ملكية خاصة، ولكن لا يعني أنني، من جهة أخرى، أمارس التجارة باستغلال المحلات التجارية المتواجدة في أسفل البناية، والباقي أدعه إلى وقت لاحق! لا!

لقد سمعت في قناة من القنوات حواراً بخصوص هذه النقطة، يوجد شخص يتحدى ويقول بأن الوزير توعد بالهدم، فليفضل ويهدم، أنا لا أستجيب! إذن هذه من بين الأمور الشاذة وأغلب المواطنين حالياً يصلحون وضعيتهم، والقانون يطبق، لأن هناك منشورا صادرا من طرف الوزير الأول والذي تم توزيعه على كل الولايات، نحن نمشي تدريجياً، لديهم مهلة سنة ومن بعد سنة كل المحلات المتواجدة بأسفل السكنات غير التامة ستغلق.

ستعطي تعليمات للموثقين لكي لا يوثقوا عقود كراء سكنات دون شهادة المطابقة... إلخ.

هذا بغض النظر عن الإجراءات العادية، كإجراء عدم الرخصة وغيرها... يوجد تشويه كبير ولكن المعالجة بسيطة

لكل المدن الجزائرية، لا شيء يدل ولو بصورة في التلفاز تظهر بأنك في بجاية أو في وهران أو في قسنطينة إلا بعض العناصر، إذن لا بد أن تضبط هذه الأمور - سيدي الوزير - بالقانون ويجب تطبيق القانون بحذافيره، ولا يمكن أن تسير الأمور كما يجب، عندما نلمس المجاملة في تطبيق القانون، يمكن ألا تكون أنت الشخص المعني، بل الأشخاص الذين هم حولك، لا يمكننا أن نجعل من دولة، دولة محترمة بالنظر لما يحصل حاليا في العالم.

أعود لأقول بأنني لا أشك في الإرادة الإيجابية للسيد الوزير، نحن نحس بها منذ أن توليتم هذا المنصب وكما يقال نحن نحس بالفرق، لكن يجب أن تبذلوا جهدا كبيرا لكي نصل أو نواكب كل ما هو جديد ولكي تلتحق بلادنا بمصف البلدان الأخرى، أريد أن أقص عليكم ما حدث معي في وقت مضى، كنت مدير جامعة، وكنت أشجع مبدأ التعاون ما بين الأساتذة الأجانب والجامعات، وفي إحدى المرات، تقدم إلي أستاذ من جامعة فرنسا وبعد انتهائه من فترة التكوين، التحق بمكتبي وسألني إن كان بوسعك طرح سؤال، تساءلت وقلت ربما كان هناك مشكل؟! وكنت قبل ذلك وضعت السائق تحت تصرف البعثة لزيارة ولاية بجاية بأكملها، وهذا واقع، وعندما عاد قال لي هل يمكنني أن أطرح عليك سؤالاً؟ قلت له نعم! قال: إنني لم أفهم! لقد زرت كل الولاية ووجدت الطبيعة رائعة، لكنني وجدت الكثير من البنايات أو الفيلايات الجميلة (+R) ولكنها بالأحرى فقط! هل يمكنك إجابتي؟! يعني هذه كارثة ولا يمكن للعقل استيعابها، صف إلى ذلك جانب التسويق أتم لا تسوقون ما تفعلون - سيدي الوزير - أو لا تحسنون التسويق، لدينا خمس قنوات متلفزة، يجب استغلالها، عندما أرى الإشهارات أجد أكثرها تهتم بمواد لا قيمة لها لماذا؟ ويوجد وزارات ووزراء يقومون بعملهم بطريقة جيدة، يجب تسويق كل ما لديكم - سيدي الوزير - وإلا لا يمكننا إعادة بناء أو بالأحرى وضع حد للأمور الكارثية التي تصيب الوطن.

نحن معكم، يجب إعطاء دفعة مرة واحدة، وكما يقال: (Il faut secouer le cocotier) و صف إلى ذلك، البنايات المنجزة إلى حد الآن - سيدي الوزير - أنا أسأل لماذا لا تبنيون مواقف للسيارات تحت الأرض؟ يمكننا أن ننقل كل الإيجابيات المتواجدة في البلدان الأجنبية المحترمة باعتبارنا بلدا محترما، كذلك لماذا لا ننجز موقفا للسيارات

والمشكل المطروح هو أننا ننتهي من المستعجلات، مثلا: حالما ننتهي من البناء القصديري أو الفوضوي في العاصمة، وهران، باتنة، وقسنطينة وغيرها، وندخل في مرحلة ثانية، وسبق أن قلت، في وسط هذا الخماسي - إن شاء الله - نخرج من الأزمة وندخل في التعمير، يجب أن نعطي معنى للوقت، وعلى هذا الأساس - وكما ترون - نحن نشجع المهندسين المعماريين، لقد أعدنا إحياء الجائزة الممنوحة من طرف رئيس الجمهورية للمهندسين المعماريين، نرسلهم في بعثات تدريبية لإجراء اتصال مع مهندسين معماريين آخرين بدول راقية فيما يخص التعمير، هناك عمل عميق لا يطلع عليه الآخرون ولا تظهر نتائجه إلا في النهاية عندما يتجسد في أرض الواقع، وهذا الميدان بحر، بالأخص لما نحاول تدارك ما فاتنا، وهذه المرحلة أي من الثمانينيات حتى نهاية التسعينيات أثرت كثيرا، فقد أصبح في بعض الأحيان حقا مكتسبا، يعني مرة بالمفاوضات ومرة بالإغراء ومرة بكذا، وفي بعض الأحيان، بتطبيق القانون بحذافيره؛ لا أدري إن كنت قد أجبت على سؤالكم أم لا؟ شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد صالح دراجي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير، فليتفضل؟

السيد صالح دراجي: شكرا؛ أشكر السيد الوزير على الرد؛ طالما أنه يشاطرنني سؤال، كأنه سؤاله أو كما لو أنه طرح هذا السؤال على نفسه، هذا جميل، حقيقة عندما تتمتع في الأرقام التي صرح بها السيد الوزير، نرى أنها أرقاما ضخمة مخيفة، عندما تسمع البلدان المجاورة أو الأوروبية عدد البنايات المنجزة يغمى عليهم! لا يمكن أن نستوعب أن هذه الدولة قد قامت بإنجاز كل هذه البنايات وبمبالغ كبيرة، لكن وللأسف لقد حولنا مدننا إلى بيوت قصديرية - إن صح القول - وحتى المهندسون المعماريون، السيد الوزير، يجب ضبطهم لأنهم يقومون بنسخ نفس الشيء فيما بينهم، مدننا تفتقد لبصمة عمرانية - للأسف الشديد - عندما تذهب إلى مدينة بجاية - بحكم أنني أنحدر منها، وأعوذ بالله من كلمة أنا كما يقال - ما هو الطراز المعماري؟ بغض النظر عن قوراية، لا توجد أية بناية تظهر بأننا في بجاية، نفس الشيء بالنسبة

كان الحال كتمرناست أو أدرار أو غرداية بصفة عامة، وإن كانت هناك انحرافات بنسبة 20% أو 25% ولكن 75% يحترمون النمط، إذن نواصل.

ما تبقى الآن هو النوعية، إعطني مالا لكي أبني لك منزلا بقيمة 300 مليون سنتيم، سأبنيه لك وإن أردت منزلا بقيمة 600 مليون سنتيم، سأبنيه لك كذلك، ما دامت تكلفة السكن اليوم 100% على عاتق الخزينة، الأرض مجانية وكذا وكذا.. ثم تؤجرها وفي بعض الأحيان حتى الإيجار لا يستوفي! فكلما زدنا من المواصفات العصرية زادت التكلفة، نحن ملزمون بتطبيق السعر المحدد للمتر المربع الواحد ولا يمكننا أن نتجاوزه، لأن الطلب كبير وبالشيء الموجود نلبي أكبر عدد ممكن من طالبي السكن، ولكن لماذا قلت لك في منتصف هذا الخماسي سنمر إلى الجودة وإلى العمران وإلى النوعية، لماذا؟ لأنه آنذاك سنكون قد قضينا على مشكل كثرة طلبات السكن الاجتماعي... إلخ؛ وبالتالي العدد سيتقلص، ومع تقليص العدد نرفع النوعية ونصبح نبي أقل ولكن بنوعية أحسن، لأننا اليوم من الصعب أن تتحمل الخزينة العدد والنوعية، أنا أعني ماذا تقصد بالنوعية؟ وأنا متفق معك، هذه النوعية أردنا أن نجسدها في السكن الترقوي العمومي، ستكون في بعض الأحيان مواقف للسيارات تحت الأرض، وتصعد بواسطة المصعد.. وإلخ، ولكن هذا يتطلب أقل شيء 7 ملايين سنتيم للمتر المربع، ونحن حاليا نشتغل بأقل من نصف هذا السعر، من أجل تلبية طلبات الجميع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على كل هذه التوضيحات الواضحة؛ والآن نمر إلى قطاع الشباب والكلمة للسيد عمار طيب، فليفضل مشكورا.

السيد عمار طيب: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

معالي السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تحت الأرض؟ لماذا لا نبني أحياء نحترمها قبل أن ندخلها؟ أعطيكم مثالا: في إسبانيا هم بصدد تهديم بنايات قديمة لا يوجد فيها دور أو طابق سفلي تحت الأرض وكل ما يتعلق ببيئتهم، هم يهدمون ويعيدون البنايات، أنا أتساءل لماذا لا نبني (R + 4) سيدي الوزير؟ أنا أمر على بلدية بئر خادم هناك حي بناه الصينيون (R + 4) (R + 5) إن كان هناك مشكل العقار فيجب أن نبني إلى فوق، نحسن ونتفاءل ونترك مجالا للمساحات الخضراء، شكرا سيدي الوزير والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد صالح دراجي؛ والكلمة مجددا لمعالي الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا للسيد صالح دراجي.

كما قلت لك إننا نتقاسم نفس الانشغالات، حاليا، الأمر الإيجابي الذي وصلنا إليه أن الانزلاقات توقفت نهائيا، وما تبقى إلا أن نتدارك ما فات وسبق أن قلت لك لقد فتحت جهات واليوم نجد ضغطا اجتماعيا وبالأخص السكن الاجتماعي وفي نفس الوقت يوجد ضغط حقيقي من طرف السيد رئيس الجمهورية والسيد الوزير الأول على رأس الحكومة، بالنسبة للرسائل الموجهة للمهندسين المعماريين والتي مفادها ضرورة استرجاع الشخصية الوطنية من خلال بناياتنا، هذا أمر مفروغ منه، اتخذنا من بعض الولايات نموذجا وعقدنا بها ملتقيات ضمت كل مدراء الهندسة المعمارية لمدة يومين، لكي يطلعوا على نماذج، ليست موجودة حتى في العاصمة، وكما يقال "يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر"، بالإضافة إلى تكوينهم، وحتى بالنسبة للجنوب، تصور أنك في الجنوب حيث الحرارة تبلغ 52 درجة وتبني عمارة ذات طوابق وأنت تعلم أنها كلما علت، اشتدت حرارة الشمس أكثر فأكثر، وكلما كثرت مادة الإسمنت، سببت الأمراض التنفسية وكذا وكذا.. يوجد مرسوم نوقش لمدة طويلة من طرف المنتخبين المحليين في تمرناست وإليزي وتندوف وبشار وورقلة، عرضنا نموذج سكن في الجنوب وكان أول مشروع بدأنا به، ثم عاد بملاحظات، حتى من طرف المجتمع المدني، أخذناها بعين الاعتبار، فمر على الحكومة وتم إمضاؤه ونشره في الجريدة الرسمية وأصبح اليوم ساري المفعول، لأن الجنوب مهما

إشارة جيدة جدا، تسمح لنا أن نخرج من المعطيات غير المؤكدة وغير المؤسسة وكذلك لسبب ثاني طرح من خلال السؤال وهي قضية التشاركية مع الحركة الجمعوية، ونحن نعلم أن في المجتمع الديمقراطي لا يمكن الاستغناء عن المجتمع المدني وعن الحركة الجمعوية في المشاركة في بلورة القرار وتنفيذه لصالح شعبنا ولصالح تطور بلدنا.

تعلمون كذلك أن مسألة الشغل هي انشغال كبير مطروح في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وتعلمون كذلك أنه في صلب برنامج الحكومة فإن مسألة الشغل مطروحة كاهتمام أساسي واهتمام رئيسي لعمل الحكومة، لكن إذا تفحصنا المسألة بشكل جيد، نرى أن الإشكال اليوم هو من الإشكالات الاستراتيجية للجزائر، ونرى كذلك أنه يرتبط بشكل عميق ومؤكد بمستقبل الجزائر، لأن المقاربة الصحيحة هي ربط الشغل بالاقتصاد وربط الشغل بالتنمية وربط الشغل بما بعد البترول.

وفي هذه الظروف، فإن هذا السؤال يأخذ كل أبعاده، لأننا في مرحلة يجب أن نصارح فيها بعضنا البعض ويجب أن نقول الحقائق وكل الحقائق لبعضنا البعض، حتى نبلور المسارات وكذا الإفراجات وكذلك الحلول التي في الوقت نفسه تضمن التخفيف من البطالة وبالتالي والتخفيف من هذا الانشغال، ولكنها تفتح الباب وتفتح الطريق لبلادنا في الاتجاه الصحيح وتنويع الاقتصاد وتحقيق الخطوات الأولى إلى اقتصاد ما بعد البترول.

تعلمون أن كل مدخولات البلد مبنية على البترول، وفي ظل تدهور الأسعار يجب أن نتدارك هذا المشكل ويجب أن نوجه كل جهودنا للاستثمار خارج البترول وأعتقد أن هذا سيكون الآن انشغالا عاما وانشغالنا كلنا؛ وأنا سعيد جدا لما تطرح هذه القضايا من كل المؤسسات بالارتباط بقضايا الشباب، لكن في الوقت نفسه، الإشكال كله هو إشكال كل الأمة والمشكل هو مشكل كل الأمة.

بالنسبة لما أنجز، أود التذكير بأن بلدنا - في الحقيقة - من البلدان التي هي في الطليعة في بلورة ما سميناه بميكانيزمات المرافقة وميكانيزمات المفاوضة، وفي كثير من الأحيان قيمناها بشكل جزافي، بمعطيات غير مؤكدة وحن الوقت أن نقيم هذه الميكانيزمات بما أنتجته وما أثرت به على الشباب من التخفيف من البطالة بشكل جدي وبشكل مؤسس ومبني، ومن اللقاءات الكبرى التي حققت في بداية انطلاق

طبقا للمادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، إليكم سؤال الشفوي الموجه إلى معالي وزير الشباب ونصه كالتالي:

على الرغم من تعدد المشاريع والصيغ الكثيرة التي طرحتها الحكومات المتعاقبة لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة؛ إلا أن شريحة واسعة من الشباب لازالت تشتكي من عدم قدرتها على الحصول على منصب شغل، يسمح لها بتأمين مستقبلها.

فهل تملك وزارة الشباب رؤية جديدة لتأطير فئة الشباب والسماح لهم بالانخراط في مشاريع جديدة، بناء على تقييم ما تم طرحه سابقا وبالاستفادة من إيجابيات الصيغ الموجودة لتشغيل الشباب وتجاوز السلبيات التي أفرزها الواقع العملي، في إطار مقاربة تشاركية، باستشارة الحركة الجمعوية الشبابية في هذا المجال؟ وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمار طيب؛ وقبل أن أحيل الكلمة إلى السيد وزير الشباب، ليرد على السؤال الشفوي لزميلنا، أرحب به من جديد في رحاب مجلس الأمة الذي يدخله هو الآخر لأول مرة منذ تعيينه عضوا بالحكومة.

أهلا وسهلا بكم معالي الوزير، مع تمنياتنا لكم بالتوفيق في مهامكم، على رأس قطاع الشباب الحيوي، تفضلوا الكلمة لكم معالي الوزير.

السيد وزير الشباب: شكرا للأخ رئيس الجلسة. الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة الموقرون، الأخوة أعضاء العائلة الصحافية والإعلامية، الأخوات والإخوة المشاركون في هذه الجلسة الموقرة والوزراء،

في البداية، أود أن أوجه الشكر الجزيل للأخ عمار طيب، على طرحه هذا السؤال الجدير بكل اهتمام لسببين:

- السبب الأول، أنه يطرح قضية وانشغالا كبيرا يمس شبابنا حول مسألة الشغل.

- السبب الثاني هو أنه طرح مسألة التقييم وأعتقد أنها

النقلة النوعية باتجاه تجنيد كل الطاقات للدفع بالاستثمار في القطاع الفلاحي، أقولها وأقولها بقناعة، قد نستطيع أن نضمن النقلة باتجاه اقتصاد ما بعد البترول، وهذا مهم جدا، بالنسبة للجميع وليس فقط بالنسبة للشباب، لأنه ومن خلال ذلك نخلق الوظائف ونخلق الأعمال ونخلق كذلك ثروة، لا يوجد سر للتطور إلا خلق ثروة وقطاع الفلاحة هو من بين أهم القطاعات التي تساهم في خلق الثروة.

القطاع الثاني، وأعتقد أنه يستطيع كذلك أن ينطلق، إذا رمنا ما هو ناقص إلى حد الآن، وهو قطاع السياحة، نحن لم ننطلق بعد ولحد الآن - وأقولها صراحة - في الاستثمار السياحي وفي الخدمات، وأعتقد أن كل هذه المسائل هي جوهر النقاش الذي يجب أن يكون جديا وأن يعم كل المؤسسات وكل القطاعات ويجب أن يجمعنا جميعا على أساس توافق كبير وهو ضمان استقلالية بلدنا الاقتصادية وضمنان سلامة حياتنا الاقتصادية، أقول ذلك لأن هذه المسألة مرتبطة بحرية قرارنا السياسي وبسيادتنا وبما حققناه من إنجازات في البنى التحتية وما حققناه من مستوى معيشة؛ فعلينا جميعا أن نساهم في ديمومته وفي استمراره وفي تطويره، لأنه أساس طابع الدولة الاجتماعية في الجزائر، ولكن الدولة الاجتماعية في الجزائر هي خيار تاريخي ويدخل في إطار العدالة، ولكن يجب أن نفكر في ضمان هذا الخيار واستمراريته، وديمومته، وهي مهمة كل القوى المؤمنة بهذا الخيار وما يضمنه الاقتصاد من الثروة وتنويع الاقتصاد.

أعتقد أن هذا هو جوهر الموضوع ويجب أن يتناول بشكل جدي وبشكل استراتيجي، إذا طرنا قضية الضغط المتعلق أو المرتبط بمناصب الشغل، أي ضغط البطالة الذي يعيشه شبابنا.

المسألة الأخرى، وأعتقد أنها مهمة جدا من خلال تقييم مسار المقولة، وهو مسار مهم حسب المعطيات الموجودة من (ANSEJ) نفسه، فحوالي 800 مؤسسة أنشئت منذ بداية هذا الميكانيزم، فسنة 2014 عرفت إنشاء حوالي 40900 مقولة ويوجد مؤشر جيد، حسب المعطيات المتوفرة لدى (ANSEJ)، وهذا أن 25٪ من الشركات التي أنشئت في 2014، وجهت للفلاحة وهذا مؤشر جيد.

ليس من مهام وزارة الشباب ولا وزارة الشغل خلق مناصب الشغل، وهذا أمر معروف، فوزارة الشغل تسيّر

الوزارة بخصوص مشروع أرضية هذا الانشغال حول الشغل والاقتصاد والتنمية، ندوة كبيرة جمعت أكثر من 24 وزارة وكل المؤسسات المهتمة، بمرافقة الشباب في المقاولاتية والحركة الجمعوية ودار نقاش واسع حضره ممثلو الغرفتين، قلت دار نقاش واسع وجدي وكان مبنيا على المعطيات، وجرى في هذه الندوة حوار واسع ليس فقط حول تقييم الميكانيزمات ولكن حول قضايا الوطن فيما يخص القضايا المرتبطة بالاقتصاد والقضايا المرتبطة بالشغل، وبلورت هذه الندوة ما أستطيع أن أسميه توافقات أو إجماعات كبرى، منها أننا يجب أن نقول الحقيقة فيما يخص الوظيف العمومي كخزان سابق للشغل - وهذه حقيقة يجب أن تقال للشباب - وأنا لا نعتمد على الوظيف العمومي كخزان للشغل وعلينا أن نجد البدائل وأن نبلغ البدائل ونخلق حراكا لتحقيق هذه البدائل؛ وأصبح التوافق واردا وأعتقد أنه بقدر ما نستطيع أن نبلغه بشكل جدي وبشكل مبني وبشكل مؤسس، بقدر ما نفتح الطريق للبدائل الأخرى المطروحة.

الحقيقة الأخرى، التي تناولتها الندوة وهي التساؤل: ما هي بدائل الوظيف العمومي وما هي بدائل البترول؟ ولا يختلف عاقلان على أنه يوجد خزانان كبيران لم نستغلها ولم نستعملهما بالحد أو بالقدر الكافي إلى اليوم. الخزان الأول وهو الفلاحة ومن هذا المنبر، أتوجه بالشكر إلى كل وزراء الفلاحة، الذين تعاقبوا على هذا القطاع لأن هذا القطاع أصبح اليوم ناضجا وأصبح مستعدا للدخول في مرحلة التنمية ومرحلة تطوير الاقتصاد المساهمة بشكل كبير في اقتصاد ما بعد البترول.

وهذا مهم أن يشار إليه، ولما أقول ذلك فأقوالى مبنية على أشياء مؤسسية، الآن مسألة العقار الفلاحي أو مسألة الولوج للعقار الفلاحي - وكان لكم دور كبير في ذلك - قد حُلت وتعلمون أن المسارين، أي مسار الاستطلاع ومسار الامتياز، مساران متواجدان وهما مفتوحان للاستثمار.

الشيء الثاني، فبالإضافة إلى حل مسألة العقار الفلاحي، هناك صناديق دعم الاستثمار وهناك استعداد البنوك وقابلية البنوك للاستثمار في المجال الفلاحي، فهذا القطاع الذي أصبح في نضج جيد، أتاحت وأعطت فرصة للاستثمار لحد الآن لم نستغلها - كما قلت - بالقدر الكافي ولما نتكلم عن الاستثمار الفلاحي، نتكلم عن القطاع الخاص وعن المستثمرين الخواص وعن الشباب وعن الجميع، فإذا حققنا

السياسات وفي المشاركة، وهذا خيار كذلك لفخامة رئيس الجمهورية؛ لقاءتنا معها مستمرة وكان لها حضور في كل الندوات التي نظمناها، وفي المستقبل ستكون هي الشريك الأول للصياغة، وخاصة وأن جزءا كبيرا منها مرتبط بنشاطات الشباب ولا يمكن أن تتصور صياغة لسياسة الشباب، دون مشاركة الحركة الجمعوية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عمار طيب هل يريد التعقيب على كلمة الأخ الوزير؟ فليفضل مشكورا.

السيد عمار طيب: شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا كذلك لمعالي وزير الشباب.

في البداية، لا بد من التنويه بالمجهودات التي بذلتها وزارة الشباب، من أجل تنشيط الشباب، لأنه في الحقيقة هو المحرك الحقيقي والكبير لأي نشاط رغم حداثة الوزارة. (1) يجب التأكيد على وجوب مرافقة الشباب في كل المجالات، لمساعدتهم على النجاح في مشاريعهم وعملهم. (2) يجب تحفيز الشباب على الإقبال والانخراط في مختلف المهن، وذلك بالتنسيق مع وزارة التعليم والتكوين المهنين، وذلك بتقديم نماذج ناجحة في مختلف أنواع المهن، عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وهذا على سبيل المثال. وهذا كل ما يمكن قوله، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمار طيب؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير، فليفضل.

السيد الوزير: شكر للأخ رئيس الجلسة. أنا أؤمن هذا الطرح، وأقول، إن كل مجهود الأمة من خلال ما تحقق وما ينجز في التربية، في التعليم، في الجامعات في التكوين المهني، هو فعلا مجهود الأمة لشبابها، لكن القضية المطروحة الآن هي كيف نرفع من الحكامة وكيف نرفع المردود؟ لأننا نصرف أموالا كبيرة، أعتقد أن الخطوة الأولى والأساسية هي التنسيق بين الوزارات، أي رفع قدرة التنسيق ودرجة التنسيق مع كل الوزارات التي لها علاقة بالشباب؛ وهذا لتحقيق الهدف، تعلمون أن القطاعات

الشغل، أما وزارة الشباب فهي وزارة تقاطعية مع كل الوزارات، تستطيع وتحاول أن تلعب دور الجمع وخلق جو الحوار وجو التكامل، ولكن جوهر الموضوع، وأنا أشكر الأخ طيب على طرحك لهذا السؤال، لأنه يجعلنا أمام واقع ضروري فيه توفير حوار جدي، مرتبط باستقرارنا وبتطور اقتصادنا وهذا مهم على ما أعتقد بالنسبة لبلدنا.

الشيء الناقص بخصوص قضية (ANSEJ) في مجال المقاولاتية لحد الآن، هو موضوع الحاضنات، لا نبتكر أشياء، يوجد تجارب ناجحة، وفي كل لقاءات واجتماعات الحكومة - أقولها كشهادة - معالي الوزير الأول حريص كل الحرص على ضرورة الانطلاق في إنشاء حاضنات الأعمال لضمان أكثر نجاعة للمقاولاتية لصالح شبابنا ولصالح اقتصادنا، وأعتقد أن هذا أمر ضروري، فعلى كل القطاعات أن تتجه من باب الحكامة ولضمان آليات وإمكانيات النجاح، أن نفكر ونشتغل باتجاه المرافقة الجيدة، لخلق المقاولات وهذا يجب أن يكون - فعلا - انشغال الجميع.

الفكرة الأخرى التي طرحت بالنسبة للاستثمار الفلاحي، وأعتقد أنها كانت مهمة كذلك في الندوة، توجد فكرة نموذج الأقطاب الفلاحية، وأنا عندما أتكلم عن الأقطاب الفلاحية، فإنني أتكلم عن تعدد الخدمات حول المراكز الفلاحية الكبرى، مما يعني أن التكيف والتوزيع وكل هذه المسائل هي كذلك خزانات كبيرة للشغل، وأستغل الفرصة لأقول بأن الجزائر هي البلد الوحيد الذي يمكن أن نسمح فيه باستغلال الملك العمومي الفلاحي من دون شروط كبيرة، ويجب أن نستغل الفرصة - وكما يقول الاقتصاديون - إنها فرصة يجب أن تستغل بشكل كبير.

بالنسبة للحركة الجمعوية والحركة التشاركية مع الحركة الجمعوية، كذلك وكما قلت في البداية، لا غنى عن المشاركة ولا عن تطوير الحركة الجمعوية، وأحيانا نقرأ في أطروحات، ومقالات ونسمع في نقاشات أشياء عن الحركة الجمعوية، لكن الحقيقة، وللتاريخ أقول، إن هذه الحركة هي جزء منا وجزء من المجتمع المدني، ساهمت وكان لها الدور الكبير في محاربة الإرهاب وفي عودة المؤسسات وفي بناء الاستقرار في بلدنا، فيجب أن نقيم حسب هذه المرجعيات، وحتى إذا كانت توجد نقائص، فتطور المجتمعات تطور بطيء والإفرازات الإيجابية في المجتمعات تتطلب وقتا، ولكن في كل الأحوال نعتقد أن للحركة الجمعوية دورا في بناء

الوزارية بحكم ضغط الأجندة في كثير من الأحيان يصعب التنسيق، ولكن فيه صيغ حديثة وجيدة للرفع من دور كل من يمكنه أن يساهم في هذا التنسيق، يعني تأطير الشباب وتوجيههم ومرافقتهم وبغض النظر عن موضوع السؤال المطروح، هناك اهتمامات أخرى ومن هذه الاهتمامات توفير كل ما يمكن أن يسمح بترقية أذواق شبابنا وتجنيد شبابنا ووضع سياسات للتبادل، حتى نسمح لشبابنا أن يطلع وأن يعرف بلده؛ وكل هذه الانشغالات مطروحة، فيه خطوات، فتجنيد الشباب هو أمر مهم، فلما يأتي شبابنا من الجنوب إلى الشمال أو يذهب من الشمال إلى الجنوب هو أمر مهم، ولما نفتح له فضاءات للترفيه وللتسلية فإننا نساهم في تجنبه أخطار الشارع، وكل هذا المجهود يجب أن يدعم؛ وأنا أعول عليكم كثيرا لدعم هذا العمل وهذا التوجه بحكم العلاقة التلاحمية والعلاقة التكاملية التي هي بيننا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على هذه الإيضاحات؛ وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها، أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، والشكر موصول أيضا إلى السادة الوزراء الذين قدموا الأجوبة على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة؛ شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة عشرة
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية التاسعة
المنعقدة يوم الخميس 18 رجب 1436
الموافق 7 ماي 2015

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- السيدة وزيرة الثقافة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

أن أتوجه إلى سيادة معالي وزير الصحة بالسؤال الشفوي التالي:

لقد استفادت ولاية باتنة من مركز استشفائي خاص بالأمراض السرطانية، ضمن المخطط الخماسي (2005-2009)، لكنه لم يستلم إلا سنة 2014، نظرا لعدم اكتمال الإنجاز وأخطاء عديدة تقنية حسب المعلومات المستقاة من الميدان.

أريد توضيح:

1 - ما هي أسباب هذا التأخر في استكمال هذا المشروع الذي تسبب في أغلفة مالية تكميلية كبيرة للخزينة العمومية؟

2 - ما هي أسباب عدم تجهيز المركز بالعتاد الطبي لهذا النوع من المرض الخطير، رغم أنه كان مقررا تجهيزه في بداية 2012، إثر الزيارات المتتالية لوزراء الصحة المتعاقبين على القطاع، ولم يتم ذلك إلى يومنا هذا ما عدا البعض القليل جدا من الذي كان مقررا؛ وما زال سكان ولاية باتنة وبعض الولايات المجاورة يعانون التنقل إلى ولايات الجزائر العاصمة، البلدية وورقلة.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمال جلسة اليوم طرح عدد من الأسئلة الشفوية، من طرف السادة أعضاء المجلس، على مسؤولي القطاعات المعنية، وسماع ردود السادة الوزراء عليها؛ ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيد بوزيد بدعيدة، لطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، تفضل.

السيد بوزيد بدعيدة: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا للمادة 134 من الدستور، والمادتين 68، 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني

بأنه بالنسبة لمراكز مكافحة السرطانات (CAC) فإن رأي المحافظة السامية للطاقة الذرية ضروري وأكد؛ وأخبركم بأنه تم الاتفاق مع هذه المحافظة، أولاً: من أجل تكوين المهندسين المختصين لمتابعة ومسايرة هذه التقنيات الحديثة والتي هي ليست بالأمر الهين والسهل.

ثانياً: لا بد من التأكد من أمن وصحة المواطنين، لأنه بانعدام المطابقة والموافقة عليها، فإنه من المستحيل أن يفتح مركز من هذه المراكز.

النقطة الثانية والتي هي جد مهمة، نفتح قوساً لكي نعطي معلومة على مستوى الوطن: اليوم فيما يخص مرض السرطان، قمنا بعملية تجديد كل المراكز القديمة، على مستوى الوطن أتكلم عن البلدية، وعن مركزي وهران، مسرغين وكذلك المستشفى الجامعي لوهران.

وكذلك عن مستشفى قسنطينة والتوسعة التي سيعرفها مركز مكافحة السرطان لولاية ورقلة.

ماذا أقول هذا الكلام؟ لأننا نحن - إذا تذكروا - أعطينا وعداً لكم وللمواطنين بأنه في نهاية السنة، فإن العملية المعقدة الخاصة بمرضى السرطان والمتمثلة في العلاج عن طريق الأشعة، ستصبح عملية بسيطة وعادية، بتوجيه المريض ونقضي على هذه الظاهرة.

أريد أن أقول اليوم إن المشكل بالنسبة لمرضى السرطان فيما يخص العلاج الكيميائي حل على مستوى الوطن، أقول على مستوى الوطن وفي كل الولايات.

بالنسبة للعلاج بالأشعة، هناك مجهود كبير، بقي مركزان اثنان: المركز الأول للبلدية الذي يعرف تجديداً وتعرفون أن التجديد، معناه أن المراكز القديمة لم تكن خاضعة للتقنيات التي تتطلبها اليوم وكالة الطاقة الذرية؛ وبالتالي كان لا بد من الاستعانة بهم والقيام بعملية مانسميه بـ (Le Blindage).

هذه الآلات تأتي من الخارج وتتطلب مطابقة، مراقبة ومرافقة أيضاً، هذه العمليات كلها تمت وأنهيناها، هذا لإعلام الجميع.

أواصل إذن، الالتزام بتعليمات هيئات المراقبة أدت إلى تغييرات جوهرية في البرمجة الطبية والمساحية، مما أجبرنا على إعادة تقييم الغلاف المالي، وبعد إنجاز الهيكل تم في بداية سنة 2012 فتح هذا المستشفى، بتوفير خدمات صحية بالعلاج الكيميائي للمصابين بالسرطان، وسجلنا

السيد الرئيس: شكراً للسيد بوزيد بدعيدة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: شكراً سيدي الرئيس. السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أقف مرة أخرى، لأجيب على هذا السؤال الهام، الذي تفضل به السيد بوزيد بدعيدة بالتوضيح. بداية، أشكره على انشغاله بصحة المواطن وعلى اهتمامه بفاعلية النفقات العمومية وترشيدها وتحسين التكفل بالمرضى المصابين بالسرطان وعلى السؤال المطروح، المتعلق بمركز مكافحة السرطان بباتنة.

ورداً على سؤالكم، إسمحوا لي أن أعلمكم قبل كل شيء أن مركز السرطان بباتنة يتميز بحجمه الكبير، إذ على عكس ما سبق إنجازها في المؤسسات الصحية الأخرى من مصالح مكافحة السرطان، يعتبر إنجاز هذا المشروع أول تجربة بهذا الحجم (240 سريراً) تقوم بها الجزائر بصفقة تفوق 3 مليار دينار جزائري، ويتربع هذا الهيكل على حوالي 4 هكتارات، ويضم التخصصات اللازمة كالعلاج الكيميائي والعلاج بالأشعة والعلاج بواسطة الجراحة وغيرها.

وعرف إنجاز هذا المشروع تأخراً نسبياً وموضوعياً للأسباب التالية:

أولاً: حجم الإنجاز وخاصيته، كون هذا المشروع التجربة الوطنية الأولى في الدراسات والهندسة المعمارية. وإنجاز مستشفى معقد كهذا، تدخلت فيه 23 مؤسسة إنجاز، لتنفيذ مختلف أشغال البناء التي تتطلب تنسيقاً دقيقاً وهذا ليس بالأمر السهل تحقيقه، نظراً لخصوصية الإنجاز. وارتبط تقدم الأشغال بالتصديق على المخططات الهندسية ومراقبة مطابقة البناء بصفة دورية من طرف مكتب المراقبة التقنية للبناء (CTC) وخبراء المحافظة السامية للطاقة الذرية، للتأكيد على احترام الإنجاز للمعايير الدولية المعمول بها والوقاية من مخاطر استعمال الأشعة النووية، خاصة على مستوى المستودعات المنجزة بالخرسانة والمخصصة لإيواء مسرعات الجزيئات (Accélération linéaires) هنا أردت أن أوضح فقط للأخ وللإخوة الحضور والأخوات،

وأنا أعلم جيدا أنه كانت هناك مشاكل في بداية هذا الإنجاز وهي مشاكل تقنية، ولا أعلم كيف أصبحت هذه المشاكل التقنية؟ هل عولجت أم لم تعالج إلى حد الآن؟ في الشطر الثاني، كذلك هذه المصلحة أو المستشفى الخاص كان مبرمجا للافتتاح في سنة 2009، ولكن العمل به بدأ منذ نهاية 2014 تقريبا.

السيد معالي الوزير أعطى لمحة عن التجهيز الذي كان داخل هذا المستشفى، لكن ميدانيا أنا لا أعلم ولا أتهم أي أحد ولكن ميدانيا الأشخاص الذين يعيشون هناك يعانون فعلا من العلاج داخل هذا المستشفى.

الناس يتقدمون لأخذ موعد معين في أي نوع من أنواع السرطانات، فيقولون لهم لا يوجد...!! وأنا أعطيكم الآن مثلا، هناك مواعيد تم تحديدها على مستوى البلدة وعلى مستوى الجزائر العاصمة وعلى مستوى ورقلة من أجل العلاج الكيميائي!

كذلك العلاج عن طريق الأشعة متوقف، أقول الصراحة، وإن حدث أن عملت، فبالشيء القليل جدا، جدا!

السيد معالي الوزير قال 70 حصة يوميا، يعني تقريبا، بوجدنا أن يرتفع عدد الحصص، ولكن هل صحيح أن هذه 70 حصة تتم حقيقة في الواقع؟ نحن في الواقع لم نر هذا لأنك عندما ترى معاناة المواطنين على المستوى المحلي كارثة - سيدي الرئيس - وصراحة أبلغ السيد معالي الوزير أن ما أقوله، يستطيع أن يتيقن منه في الميدان ومن خلال الزيارات، هذا السؤال أنا طرحته في شهر جانفي، وتجاوز 4 أشهر.

هو قال بداية من جانفي بدأنا نقوم بـ 70 حصة، هذا ممكن أن يكون صحيحا، لأن السؤال كان قبل ذلك في 12 جانفي - على ما أظن - كنت تقدمت بهذا السؤال.

لكن المعاناة التي رأيناها في باتنة هي معاناة حقيقية من ناحية الاستقبال، من ناحية المواعيد من ناحية التجهيزات ولا يوجد لاجهاز أشعة ولا الشخص المكلف باستعمال هذا الجهاز والذي يستطيع أن يفحص هؤلاء المرضى، الإنسان الذي يشرف على الجهاز غير موجود أو غائب على مستوى المصلحة!

إذن، حقيقة - معالي الوزير - لا بد أن ننتبه لهذا القطاع، خاصة في ولاية باتنة، وأنتم تعرفون أن باتنة هي من الولايات

من ماي 2012 إلى ديسمبر 2014، 6675 فحصا و24694 علاجا كيميائيا (Cures)، وسجلنا منذ بداية 2015 ما لا يقل عن 4234 علاجا كيميائيا.

وفيما يخص العلاج بالأشعة، تم تجهيز المصلحة المعنية في السداسي الأول من 2014 وانطلقت الخدمة به في جويلية 2014؛ وتجدر الإشارة إلى أن تشغيل هذه المصلحة يتم تدريجيا وحسب أنواع السرطان، وهنا لا بد من شرح وتوضيح شيء مهم، فلا تعتقدوا أنه بمجرد أن نقوم بعملية التجهيز، نبدأ بالعلاج، فهذه العملية تتم تدريجيا، يعني العملية تتم بمراحل إلى أن يصل إلى المستوى المطلوب.

قلت وفيما يخص العلاج بالأشعة، تم تجهيز المصلحة المعنية في السداسي الأول من 2014 وانطلقت الخدمة به في جويلية 2014، وتجدر الإشارة إلى أن تشغيل المصلحة يتم تدريجيا وحسب أنواع السرطان، فأول حصة خصّصت لسرطان الثدي، بدأت في 3 مارس 2015 وتم علاج 185 مريضا منذ بداية 2015 إلى يومنا هذا، و841 مريضا يستفيدون حاليا من العلاج بالأشعة، على وتيرة أكثر من 70 حصة في اليوم.

نحن نعمل الآن على وتيرة 70 حصة ونحرص على أن نصل، ولا بد أن نصل إلى 280 حصة يوميا، هذا عندما تصل الآلة إلى الأداء كما ينبغي ويمكن التحكم فيها.

وفيما يخص تجهيز مصلحة العلاج بالجراحة، فإن إجراءات اقتناء التجهيزات جاري تنفيذها، وتجدر الإشارة أنه بدأت الفحوصات به في 11 جانفي 2015، وتجري العمليات الجراحية في المؤسسات الاستشفائية للولاية، في انتظار الانتهاء الفعلي من تجهيز هذه المصلحة بالعتاد التقني الملائم خلال هذه السنة.

أتمنى أن أكون قد أجبته وقدمت المعلومات الكافية على سؤالكم وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ والآن أسأل السيد بوزيد بدعيده هل يريد التعقيب على مضمون الرد الذي جاء به السيد الوزير؟ الكلمة لك السيد بوزيد.

السيد بوزيد بدعيده: شكرا للسيد الرئيس؛ أشكر السيد معالي الوزير على إجابته على سؤالتي هذا. أنا قدمت سؤالاً من شطرين: الشطر الأول فيما يخص نوعية الإنجاز،

الأولى التي ينتشر فيها هذا المرض، مرض السرطان. وتعتبر من الولايات الأولى، الإحصائيات السنوية في ولاية باتنة، إنها كارثة! شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بدعيعة؛ أسأل السيد الوزير هل يريد الرد على التعقيب؟

السيد الوزير: أشكر السيد العضو لأنه قال إن السؤال طرح منذ 4 أشهر، وكنت منذ أقل من 4 أشهر في باتنة، وما قدمته من توضيحات كانت رسمية وأتحمّل المسؤولية. قال أتمنى أن تكون فعلا 70 حالة، أقول نعم 70 حالة، ولكن حسب الآلات - ومعنا أساتذة في الطب ويعرفون هاته الأمور - فلا بد أن تعمل بالتدرج حتى تصل إلى 280 حصة يوميا، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، المشكل الذي كان مطروحا وأشاطرك الرأي فيه، فيما يخص معالجة مرضى سرطان الثدي، تعرفون أن الوزارة في العام الماضي قامت بعمل كبير وجبار فيما يخص التشخيص؛ والمرضى الذين كانوا يأتون من الشرق الجزائري، سواء باتنة أو سطيف وجنهماهم وطلبنا منهم ألا يأتوا إلى (Pierre et Marie curie).

وطلبنا من الأساتذة ومن المختصين ومن إدارة مستشفى البلدية والجزائر العاصمة، أن يوجههم إلى هذه الولايات وبدأت فعلا العملية، أنا ذهبت إلى باتنة ووقفت على حالة من حالات علاج مرضى سرطان الثدي.

يبقى الآن السؤال الأول فيما يخص فتح المستشفى، هل جاء بعد التحقق والتأكد من بعض الاختلالات في البناء؟ أقول نعم، تم تدارك هذا ولا يمكن لـ (Comena) أن يعطي الموافقة لكي نفتح مركزا - لأن الأمور تهتم المواطن ولكنها خطيرة جدا - قلت لتفتح مركزا لا بد أن تكون هناك تجارب ولا بد لها من وقت كبير، أطمئن الأخ العضو، بأن السكان في ولاية باتنة، مأخوذون بعين الاعتبار.

هناك نقطة للتصحيح، أقول للتصحيح، كل مواطن نقابله في ولاية من ولايات الوطن يقول نحن عندنا العدد الأكبر من المصابين بالسرطان.

يا جماعة، لا بد أن تعرفوا أنه لا يمكن لأي كان أنه يقول عندي كذا، كذا، حتى النسب التي تقدم اليوم من طرف بعض المختصين، يقال 40000، ويقال 50000 ويقال

10000، فهذا ليس إلا تقريبا وتصورات. أنا الآن قمت بدراسة علمية، دولية على واقع السرطان في الجزائر، سوف نعلن عن النسبة الحقيقية للمصابين بمرض السرطان في الجزائر قريبا إن شاء الله، والعدد أقل مما يتصوره الناس وستكون مفاجأة للكثير من الناس، نحن لا نتمنى أن يكون هذا المرض موجودا، لكن التصدي له واجب والدولة وفرت كل الإجراءات وكل الوسائل وأتمنى الشفاء لكل مرضانا.

شكرا سيدي الرئيس، شكرا سيدي العضو.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في قطاع الصحة والكلمة للسيد مسعود بودراجي، لطح سؤاله الشفوي، فليفضل.

السيد مسعود بودراجي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أوجه إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السؤال الآتي نصه:

يعتبر قطاع الصحة من بين القطاعات الهامة التي تخفف الكثير عن المواطن، خاصة في المناطق النائية.

ومثال على ذلك بلدية لبواغيش التي تقع جنوب ولاية المدية، حيث يوجد بها مستوصف انتهت الأشغال به سنة 2008 ولم يتم فتحه إلى يومنا هذا لأسباب نجهلها.

مع العلم أن هذه البلدية تبعد عن مقر ولاية المدية بـ 164 كلم، وعن بلدية الشهبونية بـ 30 كلم، وعن بلدية سيدي لعجال بولاية الجلفة بـ 30 كلم، وجل سكانها يعيشون في مداشر متفرقة، تبعد عن مقر البلدية من 20 إلى 32 كلم، وخاصة نحن مقبلون على فصل الصيف، حيث

تزداد الإصابات بلسعات العقارب.

معالي الوزير،

نظرا لتزايد معاناة المواطنين اليومية، يرجى فتح مستوصف في أقرب الأجل وإنجاز قاعات للعلاج في هذه المداشر المتفرقة، منها عين غراب التي تبعد عن بلدية لبواعيش بـ 30 كلم، دراج تبعد بـ 32 كلم، أما جواحد فتبعد بـ 12 كلم.

وشكرا سيدي الوزير، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود بودراجي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد مسعود بودراجي، عضو مجلس الأمة، على اهتمامه بالصحة في ولاية المدية، وعلى طرحه السؤال المتعلق بأسباب عدم فتح عيادة متعددة الخدمات ببلدية لبواعيش، والتي تبعد عن مقر الولاية بـ 160 كلم؛ وردا على السؤال نقدم التوضيحات التالية:

- تم تسجيل إنجاز عيادة متعددة الخدمات في سنة 2007، في إطار برنامج الهضاب العليا وسجلت هذه العملية ضمن البرنامج اللامركزي بعنوان الولاية، وتم إنجاز هذا الهيكل بعد إتمام الدراسات الخاصة به في 2010، وبعد زيارة تفقدية لهذا المشروع، لوحظ انشقاق في البنية وطلب القيام بخبرة من طرف هيئة المراقبة التقنية (CTC) التي أعدت تقريرا في سبتمبر 2010، فتح إثره تحقيق من طرف الدرك الوطني، حول إنجاز هذا المشروع وتوجد القضية حاليا على مستوى العدالة.

وللعلم، فإن مصالح الولاية قامت بإنجاز بطاقة تقنية لترميم هذا الهيكل، ولتحديد المسؤوليات، يجب انتظار صدور الحكم النهائي للقضية.

- تطرق سؤالكم إلى مخاطر التسمم العقربي، ولتلبية الحاجيات الصحية لسكان المنطقة في هذا المجال، فإنه يوجد ببلدية لبواعيش 3 قاعات للعلاج، تابعة للمؤسسة العمومية الشهبونية التي تضم 3 عيادات متعددة الخدمات و16 قاعة علاج لتغطية حاجيات 6 بلديات.

وبالنسبة للوضعية المتعلقة بلسعات العقارب سجلنا في

2014 على مستوى الولاية، 1534 لسعة مع حالة وفاة واحدة، بكل أسف.

وسجل في 2014 على المستوى الوطني، 46445 لسعة و41 حالة وفاة.

ولمكافحة مخاطر اللسعات العقربية، فإن القطاع ككل سنة، قام بوضع مخطط تنظيمي، تم الشروع فيه في 19 مارس 2015.

وللعلم، تجدر الإشارة إلى أن القطاع لم يعرف في سنة 2014 أي نقص في مضاد اللسعات العقربية، وكل الإجراءات اتخذت لتوفيره على المستوى الوطني لسنة 2015.

وأريد أن أضيف أنه منذ أسبوع كنا مع بعض في ولاية المدية وزرنا العديد من المؤسسات الاستشفائية؛ وأريد أن أقول كذلك بأن قطاع الصحة في ولاية المدية كل مؤشرات هي في الأخضر، يبقى الآن مشكل اللسعات، ونحن عندنا تجربة في هذا كوال لما كنت في غرداية، إذ قمنا بتجارب كبيرة في هذا المجال.

المشكل في اللسعات، حتى إن توفر اللقاح، فإن الوقاية تبقى خير دواء وخير وسيلة.

كان هناك نقص آخر وتكلمنا عنه منذ أكثر من سنة، فيما يخص الإطارات، وقلنا إنه لدينا عجز كبير في شبه الطبيين، وعليه فتحنا حوالي 13000 منصب؛ فيما بين العام الماضي وهذا العام وفتح التكوين للتقنيين في الصحة، الهدف من ذلك أن يكونوا حاضرين، بالأخص في هذه المناطق النائية والبعيدة، حتى يستجيبوا بسرعة ويقوموا بهذه اللقاحات، حتى نتفادى خسارة المواطنين. شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد بودراجي هل يريد التعقيب؟ الكلمة لك.

السيد مسعود بودراجي: سيدي الرئيس، لا أستطيع أن أجيبه، هل يمكنني أن أقول له إنك منخطئ؟! 3 قاعات! لا يوجد أي قاعة وأنا متواجد هناك، فما عساي أن أقول؟! من الأحسن ألا أتكلم..

المديرون يكذبون عليكم، ماذا بوسعنا أن نقول؟ عيب علينا حين نتكلم، فلنسكت وانتهى.

حوله مرسوم منذ 20 يوما ولهذا فلا يبقى مطروحا.
- ماهي الفائدة من الاتفاقيات التي أمضيت بين المستشفيات والمستشفيات الجامعية، بحيث إن المريض في الجنوب لا زال ينتظر موعدا من المستشفيات الجامعية؟
- متى سيتم استغلال عيادة بلدية برج الحواس - منطقة إهرير - رغم أنها مكتملة بجميع المعدات الضرورية وهي غير مستغلة ومن دون حراسة وبدأت تعرف تدهورا وتخريبا؟

- متى يتم ضبط برنامج توزيع الأطباء الأخصائيين، مع مراعاة الأمراض المتواجدة بهذه المناطق؟
تقبلوا مني، فائق التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للأخ عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:
شكرا سيدي الرئيس؛ بداية أشكر السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، على اهتمامه بالصحة في ولاية إليزي وعلى طرحه بعض الانشغالات، والرد عليها يكون كما يأتي:

فيما يخص ترقية العيادات الموجودة في بلديات برج عمر ادريس وبرج الحواس إلى مؤسسات عمومية جوارية، أخبر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أنه قد تم ترقية هذه العيادات إلى مؤسسات عمومية للصحة الجوارية بموجب مرسوم تنفيذي، تم نشره في الجريدة الرسمية رقم 18، المؤرخة في 8 أفريل 2015، وأذكره مرة أخرى أنني جئت وزرت الولاية وقد تقابلت معكم وتقابلت مع المجتمع المدني وتعاهدنا - والحمد لله - أن هذه المؤسسات اليوم موجودة وجاهزة وفيما يخص عمليات التوأمة، المتمثلة في اتفاقيات بين المؤسسات الصحية لولايات إليزي وكل من المركز الاستشفائي الجامعي لتيزي وزو والمركز الاستشفائي الجامعي بني مسوس، فإن الهدف منها توفير وتقريب العلاج المتخصص، أي العلاج الجوارية.

عملية التوأمة، لكي تكونوا على علم، فإن الهدف منها هو أن نجتمع المرضى، مثلا في إليزي، فإن عددا كبيرا من المرضى يجتمعون، وعض - كما تكلمت عن المواعيد - أن يذهبوا من إليزي حتى العاصمة أو تيزي وزو أو أي

السيد الرئيس: السيد مسعود بودراجي، الرجاء انتقاء المفردات، المفردة لا تليق بالمكان، الكلمة لك السيد الوزير.

السيد الوزير: ليس لدي تعليق، لكن أقول له فقط، ليس لي مصلحة أن أتي لجلسة مثل هذه، لكي أقدم معلومات خاطئة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى السؤال الموالي والكلمة للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
يشرفني أن أطرح على معاليكم - السيد وزير الصحة - السؤال الشفوي التالي نصه:

إلى متى وسكان الجنوب يعانون من تدني الخدمات الصحية، من طرف قطاع الصحة، في كل من الأطباء الأخصائيين وكذا المنشآت الصحية، رغم الأغلفة المالية المرصدة من طرف الدولة للمشاريع المسجلة، بحيث نرى أن أقصى الجنوب لا زال ينظر إليه وكأنه منطقة عقاب، بحيث إن الأخصائيين الذين يتم إرسالهم إلى هذه المناطق، من أجل أداء الخدمة المدنية، نجد أغلبيتهم من اختصاص واحد، مثلما هو حاصل اليوم في ولاية إليزي، إذ نجد في هذه الولاية أربعة أخصائيين في أمراض النساء والتوليد وعدم وجود أي أخصائي في أمراض العيون والأنف والحنجرة، صف إلى ذلك، أن أغلبية البلديات بهذه الولاية لا يوجد فيها أخصائي واحد مثل بلدية برج عمر إدريس التي تبعد عن مقر الولاية بحوالي 70 كلم، رغم أنها تتوفر على الإمكانيات لكي تصبح مؤسسة عمومية جوارية.

السؤال المطروح لمعالي الوزير،
- ماهي الأسباب التي تجعل كل من بلدية برج عمر إدريس وبلدية برج الحواس، لا يستفيدان من ترقية عياداتهم إلى مؤسسات عمومية جوارية؟ ولكن هذا السؤال قد صدر

كيف يكون حضور طاقم كامل متكامل، حتى نستجيب لطلب المواطنين؟

وفي انتظار تشغيلها، عين الطاقم الطبي المخصص لها والذي يتكون من: طبيب جراح، طبيب أسنان، طبيبين عامين، و4 شبه طبيين.

وفي إطار تحسين التغطية الصحية في الجنوب، عقدت وزارة الصحة - كما تعلمون - ملتقى وطنيا حول الصحة في الجنوب يوم 12 و13 أفريل بورقلة، مع مختلف إدارات الصحة وذلك لتقييم الصحة في مناطق الجنوب على أساس الوضعية الوبائية والاحتياجات الصحية الخاصة بها ولتحديد استراتيجية شاملة، تضمن ترقية دائمة ومستدامة للصحة بولايات الجنوب والتي سترتكز على: برامج وقائية خاصة بالمنطقة، وتدعيم مجال الاستعجالات الطبية والجراحية وذلك بإنشاء مصالح المساعدة الطبية المتنقلة، المستعجلة، والتفكير في إنشاء مصلحة طبية جوية للاستعجالات؛ وهذه أيضا من الملفات الثقيلة التي تم فتحها على مستوى وزارة الصحة، وكذلك إعطاء الأولوية لولايات الجنوب عند توجيه الممارسين الأخصائيين؛ وفي هذه النقطة بالذات تجدر الإشارة إلى أن ولاية إليزي استفادت من تعيين 10 أطباء أخصائيين في إطار الدفعة الأخيرة.

قلت والحرص على توفير الإمكانيات المادية، وخاصة السكن المجهز واللائق للطاقم الطبي المعين في ولايات الجنوب، وكذلك تطوير الطب عن بعد أو التطبيب عن بعد.

وعلى ضوء أشغال هذا الملتقى الوطني حول الصحة في الجنوب، وتدعيما للتعليمات الموجهة لمدرء الصحة وللإدارة المركزية، نحن بصدد الانتهاء من صياغة المخطط الاستراتيجي الشامل الذي سيعرض على الحكومة وسيتكفل هذا المخطط بكل جوانب التنظيم والموارد التي يجب رصدها على المديين القصير والمتوسط، بهدف ترقية الخدمات الصحية المقدمة في ولايات الجنوب وفق أحسن المواصفات والمعايير المعمول بها وذلك بصفة مستدامة.

وفي الأخير، سيكون تعميق مناقشة موضوع الصحة بالجنوب في مشروع قانون الصحة الذي سيعرض على البرلمان للنظر فيه، وسيكون المجال للإدلاء باقتراحات بناءة لإثرائه.

مستشفى جامعي، ولما يصلون يقال لهم: الأستاذ غير موجود أو لا يوجد سرير، أو لم يسبق أن أخذت موعدا.. إلخ.

ولما لاحظنا هذا التعب والعناء والإمكانيات المادية والاحتياج وكل هذا، فضلنا أن ينتقل الطاقم الطبي وعممنا العملية على مستوى كل ولايات الجنوب والهضاب العليا، ونتائجها كانت مشجعة ورائعة جدا وقد قننا العملية.

قبل اليوم، كان الناس يذهبون من خلال عملية تطوعية لكن اليوم العملية صارت مقننة، أي بهذه الاتفاقية المبرمة مابين مؤسستين مثلا إليزي مع تيزي وزو أو أي مؤسسة أخرى، نتفق مع مسؤولي الولاية لجمع المرضى، فينزل إلى هناك فريق أو طاقم طبي متخصص في مرضى العيون أو أمراض النساء أو عمليات جراحية أو غيرها، والنتائج كانت طيبة جدا وإن ظهر أو تبين أن هناك حالة تستدعي الإتيان بها إلى الشمال، فيتم تخصيص موعد لها لكي تجد مكانها حين تأتي، حتى لا يعاني الناس كما كان الحال قبل اليوم.

علما أن الهدف من ذلك هو توفير وتقريب العلاج المتخصص، وإن هذه المبادرة، ولو أنها في مراحلها الأولى، كانت موضوع تقييم أولي، من أجل تعزيزها وتحسينها، وستكرس بنص تنظيمي هو حاليا قيد الدراسة على مستوى الهيئات المعنية، وفي إطار هذه العملية سجلت 3 عمليات لولاية إليزي، أدها فرق مكونة من أطباء جراحين متخصصين في الحنجرة والأنف، في الطب الداخلي وفي طب العيون، وهنا مادام تكلمنا عن طب العيون، ففي اللقاء الذي جمعنا حول ملف الصحة في الجنوب، وفي الأسابيع الماضية في ورقلة، اتفقنا على أن تقوم الوزارة في الجزائر بعمل جبار، ليس الوقاية فحسب، ولكن للقضاء على الرمد الحبيبي على مستوى الوطن وهذا تحد كبير، لا بد أن نصل إليه لأنه في متناولنا، قلت وقد قام هذا الطاقم بما لا يقل عن 832 فحصا وعدة عمليات جراحية كما قام بعملية تكوين في الضغط الدموي، الربو وحدة جفاف الجسم.

ثالثا، فيما يخص قاعة العلاج أهرير والمزودة بمخبر وعتاد للأشعة، تقام بها حاليا أشغال لتزويدها بالكهرباء اللازمة لتشغيل الطاقم التقني؛ وهنا كذلك أردت أن أقول إنها تدخل في إطار تكوين الإدارات شبه الطبية، حتى نستطيع أن نستجيب لهذه المناطق البعيدة.

هذه ليست قضية طبيب أو طبيب مختص، القضية أنه

أتمنى أن أكون قد أجبته على سؤالكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد عباس بوعمامة، تفضل.

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيد الرئيس، وشكرا للسيد الوزير؛ والله عندما زرت إليزي، لم أكن حاضرا، وكنت غائبا عن قصد، لأن السياسة المنتهجة في هذه الولاية أنت تعرفها وتعرف سوء التسيير الذي يميز هذا القطاع، من جراء سياسة «عايلة هائلة» في هذه الولاية، الوالي من إليزي.. و..

السيد الرئيس: إرجع للموضوع، إرجع للموضوع!

السيد عباس بوعمامة: يبقى جانب آخر أتطرق إليه وهو تصفية الدم بالنسبة لمرضى القصور الكلوي. المصلحة في إليزي تعاني من عدم وجود مولد كهربائي، هذا مشكل! أقول لك بكل صراحة وحتى نكون واضحين، بودي - السيد الوزير - أن تأخذ هذا الانشغال بعين الاعتبار، لأنه حين ينقطع الكهرباء يبقى السيد على السرير حوالي ساعتين أو ثلاث ساعات! ولهذا أتكلم عن سوء التسيير في هذا القطاع على المستوى المحلي، فهذه المصلحة لا يوجد بها لا مولد كهربائي ولا خزان للمياه، رغم أن مرضى تصفية الكلى يحتاجون إلى المياه وإلى مولد كهربائي!!

أقول لك بكل صراحة، هذه الأيام هناك انقطاع للتيار الكهربائي، وأظن أن الدولة ليست عاجزة عن توفير مولد كهربائي في مصلحة مثل هذه!

يبقى جانب الأخصائيين، والله معالي الوزير أقول لك بكل صراحة، نحن لا نلومك أنت، لأن هذه تراكمات القطاع ولا نحملك المسؤولية، ولكن أقول لك بكل صراحة، عيب ونحن في سنة 2015 ولم نستطع التكفل بالأطباء الأخصائيين المتخرجين في الجزائر، لم نستطع التكفل بهم لكي يبقوا في الجنوب، ومازلنا نقوم بسياسة الخدمة العمومية، فهذا مؤسف، كيف لم نستطع أن نحفزهم؟ لا بد من تحفيزات، نحفزهم، أين المانع؟! السكان في الجنوب متدمرون وأقول لك بكل صراحة،

أنا غاضب من موضوع الصحة في الجنوب، هؤلاء جزائريون وليسوا لاجئين، حتى نكون واضحين في هذا الموضوع، بودنا إلغاء سياسة الخدمة العمومية وهي أن يأتي سنة ويذهب، كما نجد 8 أو 9 أخصائيين في اختصاص واحد ولا يقدمون حتى 10 فحوصات في اليوم، لأن كل واحد منهم يستفيد من عطلة 11 شهرا وكل واحد يعمل شهرا، فهذا مؤسف جدا!

حفزهم ودعوا الشباب القادرين أن يبقوا 10 سنوات أو 15 سنة فهم قادرين على ذلك.

أنا أظن أن سياسة الدول قبل سنوات كانت تأتي بالفيتناميين والأجانب في الجنوب وكانوا يبقون هناك. اليوم عندنا شباب جزائريون، كيف لم نستطع أن نتحكم في الوضع لكي يبقوا في ولايات الجنوب؟! هذا مؤسف صراحة!

بالنسبة لمستشفى عين أمناس، هناك أخصائيون أت بهم وزارة الدفاع، وهم متواجدون في مستشفى عين أمناس، ولكن نقص الإمكانيات والعتاد الطبي في هذا المستشفى، جعلهم لا يؤدون أي دور، رغم أن وزارة الدفاع تكفلت بهذا الجانب بالنسبة لعين أمناس، ولكن الأخصائيين لا يعملون شيئا، فهم مكتوفو الأيدي من دون عمل، لأنه لا وجود للعتاد؛ وحتى أكون صريحا معك اليوم، أنت معالي الوزير، كنت قد زرت مستشفى عين أمناس، أنا لا أحملك المسؤولية ولكن أنا أقول لك بكل صراحة أن الأشخاص الذين كانوا من قبل في القطاع، سامحهم الله، كانوا يرون الجنوب رؤية، لست أدري، ربما مغايرة! أتمنى أنني قد بلغت وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير: لا يجب على الإنسان أن يكون متشائما إلى هذا الحد، السيد العضو المحترم.

أعتقد أن هناك مجهودات كبيرة تبذلها الدولة، فيما يخص التحفيزات بالنسبة للأطباء، أنت تعلم جيدا وإذا كنت لا تعلم أبلغك بأن الحكومة، إضافة إلى الوضع المادي، وضعت تحفيزات قبل مجيئي أنا للقطاع، والآن، في الطرف الحالي، وفرنا للطبيب المختص الذي ينزل للجنوب ويبقى

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والنظم المرتبطة به؛ وعليه، أختصر وأدخل مباشرة في السؤال .

يعرف عن موبيليس - معالي الوزيرة - أنها شركة ذات أسهم، رأس مالها الإجمالي والكلي ملك للدولة الجزائرية، وتعتبر كذلك فرعاً من اتصالات الجزائر (Algérie Telecom) مكلفة بتسيير الهاتف النقال وشرائحه (Téléphone Mobile et puces) بالإضافة إلى تثبيت وتطوير الأنترنت، الجيل الثالث (G 3 Internet).

الشركة، طالما عرفناها في الاجتهاد والكد والعمل منذ نشأتها، بحيث عرفت تطوراً كبيراً، بفضل إرادة وتفاني إطاراتها وعمالها، فعل ونشاط مكنها من الحصول على الريادة في الجزائر، رغم المنافسة الشرسة وغالباً ما كانت هذه المنافسة غير شريفة، إلا أنها أثبتت جدارتها وقدرتها على التصدي والتحدي.

سيدي الرئيس،

هذا التحدي والتصدي، جاء نتيجة ضخ أموال باهظة جداً في التكوين وتأهيل مستخدميها، أموال باهظة وممتلكات وضعت تحت تصرفها، سواء أكانت عقارية أو منقولة من طرف الخزينة العمومية، إلا أنه للأسف الشديد - أيتها الزميلات، أيها الزملاء - في المدة الأخيرة، فإن مسيرتي هذا المرفق العمومي الهام، بدلاً من الاستثمار ومزيد من الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة والعمل بالنتيجة إلى تقليص البطالة وتمكين المواطن من منتجها عن قرب، راحوا يغامرون في اتصالات ومعاملات لافائدة وطائل ولا أمل يرجى منها نفع، مع مسؤولين أجانب مسيرين لفريق كرة القدم وهو ريال مدريد (Real Madrid) بأموال ضخمة وبالعملة الصعبة، لغرض يزعم، يقال فيه الشهرة والتشهير خارج الحدود، في وقت نجد أن هذه المؤسسة في تقهقر مستمر على المستوى الداخلي، مقارنة، أقول جيداً بنظيراتها وغريماتها الموجودة في السوق الوطنية.

معالي الوزيرة،

لم يكتف مسؤولو هذه المؤسسة بذلك، بل راحوا يرعون الاتحادية الجزائرية لكرة القدم التي نفتخر بها والفريق الوطني.

إذا كان هذا العمل في حد ذاته جميلاً ورائعاً من حيث المبدأ، فإنه في الجهة المقابلة مضر للاقتصاد الوطني والمالية العمومية ومساس صريح وصارخ للمهام والصلاحيات

هناك سكتنا تحفيزياً وليس سكتنا وظيفياً. النقطة الأخرى، هناك دراسة لمساعدة هؤلاء الأطباء في المستقبل، في التكفل بتذكرة التنقل من الجنوب إلى الشمال .

النقطة الأخرى، والتي هي جد مهمة ولا بد أن نذكر بها الحضور الكريم والمشاهدين الكرام، أن هناك دفعة لـ 2400 طبيب مختص، إلى حد الآن لم يفتح أي منصب في الشمال وأعطيت الأولوية القصوى لولايات الجنوب والهضاب العليا.

المستشفى الذي تكلمت عنه والذي فيه أطباء عسكريين، أنا تنقلت هناك وهو يؤدي وظيفته، وأقول شيئاً، أنت تكلمت عن مولد آلة تصفية الكلي، أخبرك أنه لما ذهبت، وعدت المواطنين الذين طلبوا مني مولدات في منطقة معينة، وفي الأسبوع الذي تلاه، كانت هاته المولدات تعمل، لست أدري إذا كنت على علم بها أو لا؟!!

على الأقل نذكر الحقيقة، لأن السامع يرى المنظر أسود، لا! هناك نقائص، لم نقل إنه الكمال، ولكن هناك مجهودات يقوم بها الناس، فيه أطباء وشبه طبيين، يعملون، البقية فلا أعلق عليها، لأنها ليست من اختصاصي، وأشكرك وبارك الله فيك .

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ نتقل الآن إلى قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والكلمة للسيد عبد القادر قاسي.

السيد عبد القادر قاسي: شكراً للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، أما بعد؛

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الزميلات والزملاء الأعزاء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم، صباح الخير عليكم وأزول فلاون.

سؤالي موجه إلى السيدة المحترمة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال .

السؤال المطروح اليوم صعب جدا الجواب عليه. في البداية، إسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد عبد القادر قاسي، عضو مجلس الأمة، على سؤاله حول تعامل شركة موبيليس مع مسيري فريق كرة القدم الإسباني، ريال مدريد، ورعاية نفس الشركة للاتحاد الجزائري لكرة القدم.

فخصوص تعامل موبيليس مع مسيري فريق كرة القدم الإسباني، ريال مدريد، تجدر الإشارة إلى أن ذلك من اختيار المؤسسة، التي قررت الاعتماد على العملية، قصد الترويج للخدمات التي تعرضها على زبائنها، خاصة خدمات الجيل الثالث، مثلما هو الأمر بالنسبة للمسابقات التي تنظمها، لتمكين مشتركها الأوفياء من حضور مباريات ريال مدريد في مدريد.

وبالنسبة لرعاية موبيليس للفريق الوطني، من خلال الاتحادية الجزائرية لكرة القدم، تدخل كذلك في نفس السياق الترويجي، والهدف من ذلك، حسب مسؤولي المؤسسة، هو رفع حصتها في السوق، لا سيما لدى الشباب، بالنظر إلى شعبية كرة القدم لدى هذه الفئة.

وفي الأخير، فإن عملية الترويج، هي جزء من الإعلانات التجارية الخاصة لنشاط المؤسسة الاقتصادية العمومية، الخاضعة للقانون التجاري والذي يعطي صلاحيات رقابة التسيير لمجلس الإدارة التي تصادق على كل هذه العمليات وتكفل الجمعية العمومية، ممثلة من طرف الدولة، بالتطلع لاحقا على حسابات ونتائج التسيير ومراقبة رأس مال هذه المؤسسة؛ شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ ألدك إضافة؟ تفضلي.

السيدة الوزيرة: كلمة إضافية، أنا متأسفة، فالجواب ضعيف ولكن ليس لدي جواب لأن المؤسسة هي المسؤولة.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود للسيد عبد القادر قاسي للتعقيب.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا للسيد الرئيس المحترم، بارك الله فيك؛ في الحقيقة السيدة الوزيرة أجابت أنها غير

المنوطة يمثل هذه المؤسسات العمومية، حيث راحت تنافس في العرض - بالرغم من شرعية وقانونية المشاركة - مؤسسات خاصة وطنية التي بإمكانها أن تعطي قيمة مضافة للخرينة لمداخل الاتحادية واحتياجات الفريق الوطني، قلت رغم قانونية الإجراء، فهي ساهمت بشكل كبير في سوء تدبير المال العام، كونها أبطلت مداخيل بالعملة الصعبة للفريق الوطني من جهات خارجية عن هذه المؤسسة.

لكل هذا، فإني أتعجب - وهي كلمة كبيرة - لسكوت الوزارة الوصية عن هذا الخطأ الجسيم واعتبرته وكأنه شيء لم يحدث، بل تم تشجيعه ضمينا بسكوتها. لكل ما سبق ذكره - معالي الوزيرة المحترمة - فإني أطرح على معاليكم الأسئلة التالية وللمواطن الجزائري الحق في العلم:

1 - كم المبلغ الذي دفع لريال مدريد بالعملة الصعبة ودون جدوى؟ ومن رخص ذلك؟ وما مرماه وأهدافه؟
2 - هل الاتفاق ما بين موبيليس وريال مدريد مازال قائما أو حل؟

3 - هل استخلصنا العبرة - معالي الوزيرة، السيد الرئيس المحترم - من المؤسسة الخاصة التي أبرمت عقدا مع ريال مدريد مباشرة بعد هذا العقد الذي أبرم مع موبيليس وبدأت في استغلال ثمار هذا العقد وأنتم أدري بذلك؟

4 - ماذا تنوي الوزارة الوصية والوزيرة فعله بعد هذه - إن صح التعبير - المهزلة؟
سيدي الرئيس، إسمح لي على هذه العبارة، وفقكم الله لما فيه الخير للبلاد والعباد والسلام عليكم.

السيد الرئيس: السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

زملائي الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة من الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
معالي وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال،
سؤال شفوي:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 8 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالاً شفويا هذا نصه:

معالي الوزيرة،
المفروض أن قطاعكم كان، ولا بد أن يكون، القاطرة ومركز الاقتراحات لباقي القطاعات، وهذا المواكبة التطور والعصرنة؛ والغاية المثلى هي تحسين الحياة اليومية للمواطنين والمؤسسات وكل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.
معالي الوزيرة،

كيف تفسرون رداءة، وفي بعض الأحيان، عدم وجود التواصل تماما ولا حديث عن نوعية التدفق، فيما يخص الأنترنت دائما هناك تدفق رديء، وانقطاعات فيه، علما أن عدد المشتركين في الأنترنت يقارب 10 ملايين وأنكم تمتلكون أدوات التكنولوجيا الحديثة.

معالي الوزيرة،
هل سبق لكم أن قمتم باستطلاعات الرأي لدى الزبائن، حتى يمكن تحسين الخدمة المقدمة لهم؟ وماهي الأجوبة التي تحصلتم عليها؟ وماهي الإجراءات الملموسة التي اتخذتموها في هذا الشأن؟

لماذا لاتعممون (Free Wifi) في الأماكن العمومية كالمطارات، محطات النقل البرية، الجوية، المستشفيات، الجامعات، كما هو معمول به في الدول المتقدمة؟ هذا سيخفف دون شك الضغط النفسي على كثير من المواطنين. وتفضلوا - معالي الوزيرة - بقبول فائق تقديرنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح دراجي؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال: شكرا للسيد الرئيس.

مسؤولة، لكن أؤكد لها - السيد الرئيس - أن الجزائر ضيعت الملايين من الدولارات، كنا نستطيع جلبها من جهة أخرى وموبيليس تبقى في الاستثمار الوطني، موبيليس تبقى شركة عمومية لسبب بسيط - سيدي الرئيس - أنه في ولايتي، الولاية التي أنحدر منها، عندها مكتب على مستوى مقر الولاية، وعندما كنت رئيس المجلس الشعبي الولائي، أعطيته لهم لإنشاء مقر وعلما أن الولاية متكونة من 12 دائرة ولا يوجد بها مكاتب، يعني هذا من باب الاستثمار، لماذا لا يفتحون مكاتب ويوظفون شخصا واحدا؟

فعلى مستوى 500 دائرة في الجزائر، عندنا 500 موظف جديد، بمعنى 1000 عائلة ستعيش من هذا الاستثمار! أما الفريق الوطني، فلنترك الخواص والمستثمرين يستثمرون بالعملية الصعبة، ولا داعي للدخول في التفاصيل وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر قاسي؛ السيدة الوزيرة تفضلني.

السيدة الوزيرة: أنا أريد فقط أن أوضح أنه في السوق التنافسية كل المتعاملين يستعملون الإمكانيات التي يملكونها، هذا ما أستطيع أن أقوله.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد صالح دراجي.

السيد صالح دراجي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير النبيين والمرسلين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أولا، سيدي الرئيس، أستسمحكم أن أهنيئ من هذا المنبر فريق مولودية بجاية، (MOB) على فوزه بكأس الجمهورية، وأهنيئ كل ولاية بجاية بهذا الفوز، وأهنيئ أيضا كل الشعب الجزائري.

سيدي الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
الحضور الكريم،
الصحافة،

أما فيما يتعلق بالأعطاب، ففي سياق الجهود المبذولة للاستمرار في تصليحها، تم اعتماد العمل طوال أيام الأسبوع، على مستوى المراكز التقنية ومراكز النداء، مع مواصلة مخطط تكوين الأعوان التقنيين، لتدعيم كفاءاتهم وتفعيل النظام التحفيزي، لتقييم أدائهم، بالإضافة إلى دعم المراكز التقنية عن طريق تجهيزها بوسائل عمل ضرورية.

علاوة على كل ذلك، وسعيها منها لمواجهة النقص في عدد المؤسسات المؤهلة، مقارنة بحجم المشاريع المبرمجة لتطوير وعصرنة الشبكة، تولى اتصالات الجزائر أهمية بالغة لتشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة، في إطار الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة (CNAC) إذ إن هذه المؤسسات أصبحت جزءا من خطوطها العملية السنوية، قصد التسريع في وتيرة تنفيذ البرنامج المقرر في هذا المجال.

إن دور هذه المؤسسات المصغرة، هو حفر قنوات لوضع كوابل الألياف البصرية؛ وعلى صعيد آخر، تعتمد اتصالات الجزائر على عدة وسائل، للتعرف على رغبات الزبائن، نذكر منها فضاء الزبون وهو موقع إلكتروني، مخصص لكل من يريد الحصول على معلومات تخص اشتراكه أو إرسال احتجاج إلى الوكالات التجارية.

ضف إلى ذلك، تتوفر الشركة على مراكز استعلامات، تتم من خلال استطلاعات الرأي لدى الزبائن، مما يسمح بالتعرف على تطلعات الزبائن وتوجيه تدخلات المصالح المعنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية حاجياتهم بصفة أكثر نجاحا.

أخيرا، وفيما يتعلق بشبكة التوصيل اللاسلكية (Wifi)، لقد أطلقت اتصالات الجزائر خدمة جديدة، تمكن زبائنهم من الحصول على خدمة الإنترنت في أماكن عمومية وشرعت فعلا منذ 20 أفريل 2015، في توفير هذه الخدمة على مستوى ساحة البريد المركزي بالجزائر العاصمة، كمرحلة أولى، حيث يمكن للمواطن النفاذ إلى شبكة الإنترنت عن طريق شراء بطاقات تعبئة، متوفرة في الوكالات التجارية للاتصالات (Actel) وهي عملية نموذجية، سيتم تعميمها خاصة في المناطق المعزولة؛ هذا هو الجواب، شكرا والسلام عليكم.

السلام عليكم مرة أخرى .
شكرا على هذه الفرصة التي تسمح لي بتقديم بعض الجوانب من سياسة المتابعة في القطاع وتطوير استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، من خلال الرد على السؤال الشفوي الذي تقدم به السيد صالح دراجي حول خدمة الأنترنت .

وقبل كل شيء، أود التذكير أن شبكة الاتصالات الوطنية تشمل 3 ملايين مشترك، وتمت إلى اليوم عصرنة مليون ونصف من هذه الخطوط، على أن تستكمل عملية إعداد تهيئة كل الشبكة في نهاية 2016.

وفي هذا الصدد، تمت برمجة عدة إجراءات من أجل توسيعها وتأمينها وجعلها قادرة على استيعاب التدفق السريع، بفضل استخدام التكنولوجيا الحديثة من نوع (MSAN) ويجري تدعيم هذه الجهود بإدخال تكنولوجيا الجيل الرابع الثابت، إذ وصل عدد الزبائن في هذه الشبكة إلى 80000 في نهاية 2014.

ومن المنتظر أن ينتقل عدد المشتركين فيها إلى مليون مشترك خلال سنة 2015.

كما سيتم من جهة أخرى رفع سعة نطاق التردد الدولي من 277 جيغابايت في الثانية حاليا، إلى 600 جيغابايت في الثانية في سنة 2015.

وهذا التردد كبير جدا وحسب الطلب .
أما فيما يخص النفاذ إلى شبكة الأنترنت، ستشهد سنة 2015، ربط ما لا يقل عن 440 حيا سكنيا جديدا، من الأحياء التي يفوق عدد سكانها 1000 نسمة، وولاية بجاية ستكون ضمنها، مع تطوير الشبكة الحضرية واستبدال الكوابل النحاسية بالألياف البصرية، علما أن معظم الأعطاب ناجمة أساسا عن حالة هذه الشبكة التي تعاني من القدم ومتكونة من كوابل نحاسية تتعرض غالبا للسرقة؛ وهذا يكلف مؤسسة اتصالات الجزائر أموالا ضخمة لاستبدالها، بلغت أكثر من 300 مليون دج، في سنة 2014.

وستشمل العملية ما لا يقل عن 860000 خط خلال سنة 2015.

هذا وقد سجلنا تطورا في شبكة الألياف البصرية، التي انتقلت - تقريبا - من 46000 كلم في سنة 2012 إلى حوالي 70000 كلم في سنة 2015.

كارثة! سيدتي هذا ما حدث لي، كنت هنا في العاصمة وأردت الاتصال برقم هاتفي الثابت في بجاية، فيقال لي، إنه عاطل ولم يعد في الخدمة، حين وصلت إلى المنزل قيل لي إن مصالحي البريد غيرت الرقم، هذه ليست عصرنة! ليست وزارة تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الحديثة! هذه فوضى! ألا يمكنهم استدعاء الزبون وإعلامه بأن رقم هاتفه سيكون بداية من الغد كذا وكذا، وألا نقوم بتوقيف الخط عن الخدمة، دون إشعار الزبون، خاصة حين نعلم أنه زبون محترم ويدفع الفاتورات في وقتها.

هذه أشياء من المفروض ألا نتحدث عنها ولكن للأسف الشديد، فهي تتكرر وتكرر، وتحدثت سيدتي عن (Wifi) هناك استراتيجيات ربما لست أنا الذي أمليها عليك، هناك مستشارون وهناك فريق بأكمله.

فيما يخص (Free Wifi)، تعلمين سيدتي أن جميع الجزائريين متوترون، يذهب للمستشفى ينتظر دوره في هذا الوقت يمكنه التحصل على (Free Wifi) بطريقة أخرى. أكون في المحطة البرية أو في المطار وأنتظر لمدة 4 ساعات، فيصيبني القلق وأمراض لكنكم ستقللون بطريقة غير مباشرة وبواسطة (Free Wifi) فاتورة وزارة الصحة، لأننا نعالج مجاناً، لا بد من التفكير جيداً حول هذه الاستراتيجيات ولكن نحن لا نرى شيئاً، ليس معك فقط، ولكن حتى الذين كانوا قبلك سيدتي الوزيرة.

يجب أن نخفف عن المواطن، أنا أقلق، حين أبقى في المطار لمدة 4 ساعات، إذا كان هناك (Free Wifi) أطلب من الجوية الجزائرية أن أدفع 10 إلى 15 ديناراً، لكن لا تقولي - سيدتي - ما قلته، أنه يجب أن أشتري بطاقة وأعبئها، أنا لا أشتري! ليس لدي الوقت! أنا أفضل عندما أصل مثلاً إلى البريد المركزي وأكون في طابور الانتظار أن أنشغل في نفس الوقت بعملتي على الأنترنت وربما يكون عملاً علمياً، ويجب أن تعمم، لا حديث فيه، في المطارات في الجامعات، ليس أن تطلب من طالب أن يذهب ليشارك، هناك مساحات عمومية يجب أن توزع (Free Wifi) كقفة رمضان، أنا أوظف طلبة في الدكتوراه والماجستير وأحياناً أقوم بعمل في المحطة البرية لأجيبه فيما يخص هذا الموضوع أو ذاك.

هذه هي تعليقاتي - السيدة الوزيرة - وإن شاء الله نتمنى أن نرى في الميدان تحسناً فيما يخص الاتصال الذي هو رديء حالياً على الصعيد الوطني، والسلام عليكم

السيد الرئيس: شكراً للسيدة الوزيرة؛ أعود إلى السيد صالح دراجي وأسأله هل يريد التعقيب؟ الكلمة لك.

السيد صالح دراجي: شكراً سيدي الرئيس؛ أشكر السيدة الوزيرة على هذه الإجابة ولو أنني أجدها نظرية، لأنه في الحقيقة - السيدة الوزيرة - نحن نريد الملموس، ما تقولينه صحيح، لكن لا نجد في الميدان، هناك سوء نوعية في الاتصال، لا يوجد مواطن جزائري يقول لك، إن التدفق جيد! وأنا أسألك السيدة الوزيرة هل أنت متصلة بطريقة جيدة كوزيرة للاتصال وتكنولوجيايات الإعلام الحديثة؟ أنا أستغرب! أي جزائري إما في فايسبوك أو يقوم ببحث يجد الاتصال توقف فجأة، إنها كارثة! حدث لي هذا في الجزائر العاصمة، وفي بجاية، وهنا أسأل، هل هذه وزارة تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الحديثة أو لست أدري ماذا؟! لا نشعر بأنها وزارة التكنولوجيايات، أين هي التكنولوجيايات؟ هناك انقطاعات متكررة للأنترنت، المشكل ليس لمدة دقيقة وانتهى، ينقطع 05 دقائق ثم يرجع وتعاد الكرة ولمدة أطول وهلم جرا.

هذا لا يتقبله العقل - السيدة الوزيرة - وهذه ليست صدقة، نحن زبائن وندفع الخدمات، ولسوء الحظ هي ذات نوعية رديئة!

وإضافة إلى هذا، ربما يكون في علمكم في هذه الحالة، نحن مصنفون 120 على 43 دولة فيما يخص التكنولوجيايات الجديدة، أنا أسف، نملك جميع الإمكانيات، الجزائر قارة، نملك إمكانيات عظيمة ولكن للأسف الشديد نلاحظ أن هذا الترتيب ليس لصالح الجزائر ولا للقطاع الذي تتولين تسييره حالياً، وسوء التدفق هذا يا سيدتي الوزيرة ليس لصالح الصحافة، يجب على الصحفي أن يأخذ المعلومة في الثانية، فالصحفيون وكل المشتركين على مستوى الوطن، لا نشعر بالرقمنة، ما قالته السيدة الوزيرة صحيح، ولكن حين نقارنه مع الواقع، في الميدان، فهو عكس ذلك، فهو عكس ذلك وأنا أعيش هذا شخصياً ويظهر لي - سيدتي الوزيرة - لم نعاود اختراع العجلة، هناك بلدان صغيرة حولنا وتعمل أحسن منا، لماذا؟ لماذا لا نعمل أحسن؟ وأعطيك مثلاً آخر - السيدة الوزيرة - بالنسبة للخدمات التي تقدم، أنا أتكلم عن الوزارة، وأنتم تمثلون الوزارة الوصية، تقوم بتغيير أرقام الهاتف الثابت دون إخطار الزبون، هذه

ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح دراجي؛ الآن أعود إلى السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة الوزيرة: شكرا؛ فيما يخص التدفق في الجزائر كان في سنة 2013 بنسبة 6 ٪، وفي أواخر سنة 2014 وصلنا إلى 24 ٪. وإن شاء الله في 2015 ستكون أكثر، بمعنى أن هناك تحسنا كبيرا في ميدان الأترنت في الجزائر. هذه ليست نظرية، هي حقيقة يمكن لأي شخص أن يرى هذا في الواقع.

أغلبية السكان في الجزائر، الكثير منهم يعترفون اليوم أن هناك تحسنا، بالنظر لما كان عليه الوضع في الماضي، ولا يجب أن ننسى أن شبكة الأترنت وشبكة الهاتف لم تتغيرا في الجزائر، والآن نحن بصدد تغييرها والتحسين سيأتي، لا بد أن تمنحونا بعض الوقت من الآن إلى آخر السنة أو إلى آخر سنة 2016 سوف يكون تغير كبير فيما يخص الأترنت وفيما يخص الترتيب أيضا، لأننا لم نكن نقوم بعمل جيد، ولا نتكلم عنه، ولهذا ففي التصنيف الدولي يعلمون ما يحدث في الجزائر.

فيما يخص (Free Wifi) لا بد على الشخص أن يدفع، فشركة اتصالات الجزائر لا تستطيع أن تعمل دون مقابل، لا بد أن يكون هناك من يدفع، حاليا قمنا ببرنامج في كل الجامعات وكل المستشفيات وكل المساحات العمومية وهناك إمكانيات لكي نقوم بـ (Free Wifi) لكن يجب على المؤسسة كالجوية الجزائرية، أن توافق على هذا وتدفع التكاليف.

بعض الجامعات، فيها (Free Wifi) لأن مديرها وافق وتحمل المسؤولية لتوفيره، والبعض الآخر لم يقبل وأظن أن جامعة بجاية لم توافق على توفيره، وإن شاء الله سنحاول إقناعهم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ ننتقل إلى قطاع الثقافة وسؤال السيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،
معالي الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذلك العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، إسمحو لي معالي الوزيرة أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي:

إن تنوع المعالم الأثرية الثقافية في بلادنا، تدل على حضارات عديدة تعاقبت علينا، وهذه المعالم لا تكاد تخلو منها منطقة، وإن السائر في شتى بقاع البلاد، ناظرا، متبصرا، ليجثو على ركبته إجلالا لما شاهده ويشاهده، وليصاب بالدهشة في نفس الوقت لما يراه في كثير من الأحيان من الإهمال والتقصير والتخريب الذي لحق هذا الموروث، ويسأل أحيانا ويصطدم بتدافع المسؤوليات بين جهات مختلفة.

معالي الوزيرة،

- هل هناك دراسة جادة لحصر هذه المعالم التي تملأ ربوع الوطن؟

- وهل هناك تنسيق بين وزارتكم وكل من الوزارات الأخرى، ذات الصلة بالقطاع، كوزارة السياحة ووزارة المجاهدين ووزارة الشؤون الدينية للقيام بعمل مشترك، يحفظ لنا الثقافة في أبعادها، التاريخية والدينية والجمالية، مما يروي عطش المثقف الجزائري وغيره من عموم الناس وكذا الزائر الأجنبي، وهو الأمر الذي يكشف على عمق الثقافة في بلادنا الجزائر.

شكرا لكم، تقبلوا - معالي الوزيرة - فائق التبجيل والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة الثقافة، للرد على السؤال.

السيدة وزيرة الثقافة: بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي،

أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

أخواتي، إخواني،

السلام عليكم.

في البداية، أشكركم، سيدي، السيد محمد، على طرحك السؤال، لأن السؤال بحد ذاته، يكمن فيه التصور وتكمن فيه كذلك الرؤية، فيما يخص حماية التراث.

وفعلا، وجدت في طرحكم وفي هذا السؤال موضوعا، يمكن أن نقول توجد فيه منهجية، لأنكم سألتهم في أن واحد عن نقطتين مهمتين:

النقطة الأولى هي النقطة المتعلقة بجرد التراث الثقافي؛ وبالتالي بعدما يكون الجرد، يكون كذلك تصنيف لهذا التراث؛ والسؤال الثاني أو القسم الثاني من سؤالكم، يتعلق بالتنسيق ما بين الوزارات.

أؤكد هذه الملاحظة، لأقول إن هذين المحورين أساسيان، باعتبارهما يشكلان الركيزة التي يتوقف عليها نجاح أي عمل أو أي مسعى نقوم به، في سبيل حماية وتثمين التراث الثقافي.

إن حصر المعالم التي تملأ بلادنا، يسميها المختصون في التراث الثقافي بالجرد، وهو حصر دقيق وعلمي للمعالم وللمواقع الأثرية ويتم على أساسها، في الحقيقة الأمر لا يتطلب جردا فقط، إنما يتطلب أن يكون العمل موثقا ومعائنا، يضطلع بها المختصون في علم الآثار، وفق منهجية محددة، بموجب نص تطبيقي لقانون حماية التراث الثقافي.

ويمكن - لو سمحت - أن أؤكد على تصنيف هذه الممتلكات الثقافية، لأن الجرد يختلف حسب نوع هذه الممتلكات الثقافية، وقد صنفناها إلى ثلاثة:

أولا: جرد للممتلكات الثقافية المنقولة.

ثانيا: جرد للممتلكات الثقافية غير المنقولة.

وثالثا: جرد للتراث الثقافي غير المادي.

إذن، تصنيف هذه الممتلكات الثقافية، يقتضي منهجية في الجرد وتختلف حسب كل واحدة منها.

فيما يخص مثلا جرد الممتلكات الثقافية المنقولة، هذا يخص المجموعات المتحفية والتي يعتبر جردها - نوعا

ما - سهلا نسبيا، مقارنة بجرد الممتلكات الثقافية غير المنقولة وبجرد التراث الثقافي وكذلك التراث الثقافي غير المادي؛ ويكاد هذا الجرد أن يكون قد تم، وهنا كذلك أقول نسبيا، بحيث أشرفت عليه مؤسسات متحفية، من خلال السنوات الأخيرة، لاسيما أن هذا العمل لجرد الممتلكات الثقافية المنقولة، بموجب القانون، هو إلزامي أو إجباري في هذه النقطة، ولعلك لاحظت في الزيارة التي قمت بها لمدينة جانت، أن هذه النقطة تعرف نقائص، لأننا رأينا في مدينة جانت أنه حتما لا بد أن يكون فيها متحف، وهذا يسمح بأن نجتمع بالمتحف الممتلكات الثقافية المنقولة، لأن وظيفة المتحف أنه يجمع كل الممتلكات الثقافية المنقولة. وحتى لو تقدمنا كثيرا في هذا الجانب، نلاحظ أن فيه نقصا.

فيما يخص الجانب الثاني لجرد الممتلكات الثقافية غير المنقولة، وهو جرد يبدو أنه صعب لأنه يخص المعالم والمواقع الأثرية والتراث المغمور؛ وفي هذه النقطة ارتأت وزارة الثقافة، أنه من المعقول، أن يتم إثراء هذا الجرد من قبل مختصين جزائريين، لاسيما أن الاكتشافات الحديثة للتراث هي في عمل متواصل ودائم، حتى لو لاحظنا أن بعض المعالم التاريخية تعرف - للأسف - شيئا من الاندثار. وهنا علينا جميعا أن نشير إلى الخطورة الموجودة فيما يخص التراث الثقافي غير المنقول، الذي يتجسد في المعالم التاريخية وقد تفضلت - سيدي - بملاحظات في مداخلتك، تبين فعلا أن كل خطوة في هذا المجال هي خطوة لحماية الهوية الجزائرية وتاريخ الجزائر.

إذن، هذه النقطة هي فعلا من النقاط الأساسية في سياستنا وبخصوصها تم تسجيل العديد من عمليات الجرد، في إطار ميزانية التجهيز لوزارة الثقافة؛ ووزارة الثقافة كلفت مؤسسات تحت إشرافها وهي (P'OGEBEC) «وكالة الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحفوظة» ولكن لاحظت أن هذه المؤسسة، والتي هي مؤسسة مهمة، عاشت شيئا من الانزلاق، فيما يخص المهام التابعة لها.

فمن المفروض أن تخصص فيما يتعلق بموضوع الحفاظ على التراث الثقافي، ولكن وجدت نفسها تحمل ثقلا كبيرا بكل العمليات.

وفيما بعد، يمكن أن نشارككم في الاعتراف بالأسباب، مثلا (P'OGEBEC) وهي الوكالة التابعة للوزارة، لها مسؤولية

الأرض، إذن لابد أن تكون لدينا استراتيجية واضحة، وعندما أشرت إلى هذه النقطة فأنت مشكور - سيدي - لأن النقطة الأساسية الأولى في السياسة الثقافية في الجزائر من برنامج السيد الرئيس وفي مخطط الحكومة هي حماية وتثمين التراث.

فيما يخص التراث اللامادي، رأينا أننا كذلك في حاجة إلى جرد التراث الثقافي اللامادي، وهذا يعني أننا في حاجة إلى تأسيس بنك للمعلومات فيما يخص كل المعطيات الخاصة بالتراث اللامادي المتعلقة بالتقاليد الشعبية أو العادات أو التراث الشفهي أو المهارات، وهو عمل - في الحقيقة - أستطيع أن أقول إنه من بين النقاط الإيجابية الموجودة في وزارة الثقافة وهذه النقطة أخذناها بعين الاعتبار، خاصة من خلال المركز الوطني لعلم الآثار والأثرولوجيا.

إذن، فيه - فعلا - عمل فيما يخص جرد كل هذه الجوانب من موسيقى، رقص، المهارات الموجودة، كالمهن التقليدية، إذن هذا العمل مهم فعلا وقد تطرقت - سيدي - إلى نقطة جد مهمة والمتعلقة بالعمل التنسيقي بين الوزارات.

أقول إن هذا يدخل في منهجية وزارة الثقافة، وليس فقط في هذا المجال ولكن هناك عمل تنسيقي والسيد الوزير الأول يلح دائما في إطار العمل الحكومي إلى التنسيق ما بين الوزارات، مما سمح لوزارة الثقافة أن تمضي اتفاقيات إطار مع وزارة التربية الوطنية، مع وزارة التكوين المهني، مع وزارة التضامن، والآن نحن في تحضير اتفاقية إطار مع وزارة السياحة وكذلك مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة المجاهدين، وأهم اتفاقية تدخل في هذا الإطار هي مع وزارة الأشغال العمومية، هناك بعض الناس سألونا ماهي العلاقة بين وزارة الثقافة والأشغال العمومية؟ يبدو الأمر بعيدا، ولكن بالعكس، رأينا أنه فيما يخص حماية وتثمين التراث، فإن العمل مع وزارة الأشغال العمومية من الأعمال المهمة جدا، والسيد وزير الأشغال العمومية وهو مختص في هذا المجال، يلح دائما على إمضاء هذه الاتفاقية، لأن ما لاحظته أنه كلما كان فتح للطرق أو فيما يخص الميناء أو الجسور، أو المنار، في كل ذلك اكتشف أشياء، مثلا فيما يخص الطريق السريع اكتشف أن هناك معالم أثرية موجودة وهو من تلقاء نفسه غير مجرى المشروع، لكي يحتفظ فقط بهذه المعالم التاريخية.

فيما يخص ترميم القصب و ترميم قسنطينة، وكذلك القطاع المحفوظ في دلس، عندها الكثير من العمليات، وفي الحقيقة أنها حملت عبئا ثقيلًا، فحاولنا مع إدارات الوزارة معرفة كيف يمكن أن نتجاوز هذه الحالة؟

واكتشفنا أن السبب الذي جعلنا نعيش هذا التأخر في عمليات الترميم، خاصة كل الأشياء المتعلقة بالتراث غير المنقول، هي أن عدد المهندسين المعماريين المختصين هو عدد قليل جدا، إذن السؤال المطروح لدينا: لماذا لا نوسع قائمة المهندسين المعماريين المؤهلين لعملية الترميم، تصوروا عدد المشاريع الموجودة في الجزائر، والقائمة المؤهلة لا تتجاوز 50 مختصا من المهندسين المعماريين، الذين عندهم تأهيل لعملية الترميم، لأن العمل الذي يتم في عملية الترميم - خاصة لهذا التراث الذي تفضلت به سيدي - ليس لأي كان يمكنه أن يتدخل في هذا التراث، فلا بد أن يكون تأهيل للمهندس المعماري ولا بد أن يملك شهادة إضافية تؤهله وتمكنه من التدخل في هذا الموضوع وليس أيا كان يمكنه فعل ذلك.

علينا نحن، كوزارة الثقافة، أن نوسع هذه القائمة ولا نبقي في حالة الانتظار، لأن هناك كثيرا من المشاريع المتعلقة بموضوع الترميم متوقفة وفي تأخر دائم.

عندما عاينا هذا الموضوع، وجدنا أنه لابد الآن أن نسرع في موضوع تأهيل المختصين.

النقطة الثانية تقتضي أن تكون مكاتب الدراسات مختصة في هذا المجال.

في الحقيقة، الموضوع الذي لابد أن نطرحه، هو أولا أن تكون فيه حماية وتثمين للتراث، مثلما تفضلت به سيدي. ثانيا، أن تكون عندنا الآليات التي تمكننا من أن نسرع في عمليات تقديم أو تأهيل المهندسين المعماريين أو مكاتب الدراسات، التي تستطيع أن توفر هذا.

وهناك نقطة أخرى، في هذا الجانب دائما، وهي أن وزارة الثقافة لابد أن تفتح حتما على عالم الجامعات، لأنه من غير الممكن أن نبقي حتما على هذه الحال.

أولا، نشارك الشباب المتخرجين من الجامعات في هذا الموضوع، نشاركهم في ورشات مدرسية، للمعرفة والاطلاع ونحضر الأجيال لتتابع في هذا المجال، لأنه في الجزائر لاحظنا كم هذه النقطة مهمة، في كل الأماكن التي نذهب إليها نرى معالم تاريخية، هناك كنوز تحت الأرض وفوق

لواحد يرتاح ويريح؛ فكثير من الأمور الثقافية، فيها شبهة لجهات أخرى، ويصعب على وزارة الثقافة أن تتكفل بها تكفلا كاملا بهذه الأشياء، وهذا يجعل مهمة الوزارة صعبة؛ وبالتالي كونها وقفت على هذا المجال وبدأت تشتغل فيه نشكرها كثيرا جدا ونقول لها أعانك الله سبحانه وتعالى ونحن نشد عضدك.

الشيء الثاني، إن ما أكد سؤالي، أنه عندما خرجنا هذا الأسبوع في زيارة رسمية للبلدية، وجدت سؤالي متجسدا في لوحة، وهي لوحة نحاسية، اجتمعت فيها مهارة التكوين المهني ومهارة الفنان الذي يعرف كيف يرسم؛ والمسؤولية التاريخية والرمز الديني الذي تتولاه وزارة الشؤون الدينية ووزارة المجاهدين كله تجسد في لوحة نحاسية، وبالتالي قلت، نعم، من الضروري أن تجتمع هذه الوزارات لتخرج لنا فنا وثقافة رائعة.

الملاحظة الأخيرة، سيدتي الوزيرة، نحن نعرف بخصوص الثقافة، أن كثيرا من الناس ينظرون للجانب الثقافي كأنه أمر سهل وهو أمر صعب جدا، ولا يقوم به إلا من يستطيع أن يقف على هذه الصعاب.

لنا في مجال الثقافة عموما وفي مجال الكتاب خصوصا، ملاحظات واقتراحات وتساؤلات وتطلعات، سنرسلها إليكم - مشكورة - إن شاء الله، إذا كانت معتبرة نتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار، وسنرسلها كتابيا لكم وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة محمد بن طبة؛ السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة: بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا سيدي على هذه الملاحظات، الجدد معقولة ومقبولة وخاصة أنها تثنى عملنا.
فيه نقطة، ربما لم أجب على الملاحظة التي تفضلت بها، وأنت مشكور، هي في العمل التنسيقي مثلا مع وزارة المجاهدين أو مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، لو سمحت، سأضيفها لأنك أشرت إليها وكانت مهمة.
لا نكتفي بعمليات الجرد والتصنيف للمعالم التاريخية أو لمعالم ما قبل التاريخ بقدر ما يهمنا الأمر كذلك بالمعالم التاريخية التابعة للثورة الجزائرية، وهذا بعد التشاور مع

إذن، نحن وزارة الثقافة والأشغال العمومية، سنمضي هذه الاتفاقية لكي يكون عندنا علم الآثار الوقائي، لأنه سيحمي المعالم التاريخية التي يتم اكتشافها من خلال الأشغال.

أعطيكم مثلا آخر، هناك أناس تكلموا كثيرا عن تأخر المشاريع في قسنطينة، ولا حظنا أن هذا ليس صحيحا، فالحمد لله انطلقت تظاهرة «قسنطينة عاصمة للثقافة العربية»، وأنا دائما أقول إن ذلك تم بفضل السيد والي قسنطينة، ولكن رغم ذلك كان عندنا مشروع تأخر، وسترون أنه في بعض الأحيان، التأخر في بعض المشاريع يبين الاهتمام بالتراث. هناك مكتبة كانت مسجلة في برنامج «قسنطينة عاصمة للثقافة العربية»، وفجأة توقفت الأعمال، لماذا؟ لأنه أثناء الحفريات التي قاموا بها لهذه المكتبة في قلب المدينة، اكتشفوا كنزا كان موجودا تحت الأرض، إذن بطبيعة الحال أوقفوا الأعمال وغيروا المشروع، وهذا يبين أن علم الآثار الوقائي أو العمل التنسيقي ما بين الوزارات هو في الحقيقة مفتاح لها وسيسمح لنا أولا بحماية التراث وكذلك تثنى التراث، إذن هذا العمل التنسيقي الذي سألت عنه - سيدي - يبين أن فيه منهجية لجرد المعالم الأثرية وثانيا هناك عمل تنسيقي، سيسمح فعلا بحماية هذا التراث. هذه هي الأشياء التي كنت أود أن أضيفها وأقول إن سؤالك - سيدي - يدخل فعلا في صلب الموضوع وكذلك في المنهجية التي تثنى وزارة الثقافة أن تجسدها على أرض الواقع وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود للسيد محمد بن طبة للتعقيب؟

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم.
بداية، شكرا معالي الوزيرة على الإجابة على السؤال، بعد أن تدافعت وزارات متعددة، كونه فيه إشكالية ويدل على أن واقع الثقافة فيه بعض الإشكاليات.
أتوجه إليك بثلاثة أمور على السريع، يقول الله سبحانه وتعالى: «ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان مثلا».
والمعنى أنه الشيء عندما يكون فيه شركاء كثيرون لا يريح الشيء ولا يرتاح صاحبه وعندما يكون خالصا

1318م، كقصر العتيق لبني ونيف وبعض القصور تعود إلى حوالي ثمانية (08) قرون من إنشائها، كقصر بلدية موغل على سبيل المثال.

هذا الإرث الحضاري، يشهد على قدم تواجد الإنسان بهذه المنطقة العريقة، غير أنه الآن مهدد بالاندثار، بعد تهاوي أجزاء كبيرة منه، مما زاد من تخوف الساكنة ومثقفي المنطقة وكذا المجتمع المدني، من اندثار هاته المعالم التاريخية التي منها ما هو مصنف ضمن المواقع العالمية.

معالي الوزيرة،

ماهي أهم الإجراءات والتدابير المتخذة على مستوى وزارتك، لحماية وإنقاذ هذا التراث الحضاري لهذه المنطقة، كما نرجو أن يوكل الترميم وإعادة البناء إلى مؤسسات ومقاولات مؤهلة ذات اختصاص، حتى نحافظ على طابعها الأثري وتقاوم الظروف الطبيعية الصعبة، عكس بعض الترميمات السابقة التي خضعت لها بعض قصور المنطقة. تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعدي؛ الكلمة للسيدة وزير الثقافة.

السيدة وزيرة الثقافة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة الموقرون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا للسيد حسني سعدي على هذا السؤال، خاصة أنه يجعلنا نرى وضعية القصور في الجنوب؛ والملاحظات التي تفضلت بها - في الحقيقة - يمكن أن تعمم على الكثير من القصور الموجودة في الجنوب؛ ونحن في حاجة إلى عملية مستعجلة فيما يخص هذه النقطة.

حاولت أن أجيب في السؤال السابق، في الحقيقة هناك نقاط مشتركة، فيما يخص المنهجية التي تفضل بها السيد العضو بالنسبة لحماية التراث والتي تقتضي منا منهجية فيما يخص العمل.

إذن، مثلما قلت في البداية، رأينا أن العمليات التي جرت فيما يخص ترميم القصور أو فيما يخص ترميم المعالم الأثرية قبل القانون رقم 98-04، لم تكن تخضع إلى عمل

السيد وزير المجاهدين، رأينا أنه من المهم جدا أن نسجل أماكن الثورة، لتكون معالم للأجيال، للأطفال وللشباب، لمعرفة الأماكن بالضبط التي دارت بها المعارك والمنازل التي استشهد فيها العظماء، عظماء هذه الثورة الكبيرة، إذن هناك كثير من الأشياء، تجعل الجرد لا يقتصر فقط على الجانب التاريخي أو ما قبل التاريخ، بل كذلك التاريخ المعاصر للجزائر، إذن نحن فعلا في حاجة إلى هذا العمل التنسيقي، الذي تفضلت به، مع وزارة المجاهدين ونفس الشيء مع وزارة الشؤون الدينية التي وافقت على تسجيل بعض المعالم التاريخية كالمساجد أو بعض الأماكن المهمة. أعطيكم مثالا عن قسنطينة، فمهم جدا لو نسجل بعض المعالم هناك، مثلا مطبعة ابن باديس، رحمه الله، أو أماكن أخرى كمعالم دينية، تاريخية، ثقافية، وحتى تسجل في تاريخ الجزائر؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقى دائما في قطاع الثقافة والكلمة للسيد حسني سعدي.

السيد حسني سعدي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء، أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة، المحترمون، أسرة الإعلام، السادة الحضور، السلام عليكم.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا التالي نصه:

لقد تعرضت بعض قصور الساورة مؤخرا لانهارات كبيرة، جراء تساقط الأمطار التي عرفتها الولاية، خلال شهر نوفمبر من سنة 2014، وهي قصور دوائر بني ونيف، بني عباس، القنادسة وبلدية موغل، كلها قصور أثرية وتعد من أقدم قصور الساورة، حيث يعود بناؤها إلى سنة

الهواء الطلق، سنوفر مداخيل للشباب لكي يشاركوا في تثمينه.

نحاول أن نتجاوز الوضعية التي خلفت، في بعض الأحيان، نوعا من الاندثار لهذه المعالم؛ علينا أن نرسم خطة فيما يخص حماية التراث وتثمينه؛ وأولها - كما قلت في الجواب السابق - أن يكون التأهيل لعدد أكبر من المهندسين المعماريين، المختصين في التراث، للإشراف على المشاريع التي تضطلع بها مكاتب الدراسات.

ثانيا، فيما يخص القصور خاصة، اشتراط احترام المؤسسات المكلفة بالإيجاز في هذه الأماكن، باستعمال مواد البناء التقليدية.

ثالثا، لا بد علينا من إشراك الحرفيين وذوي المهارات التقليدية، من سكان القصور أنفسهم في هذه المشاريع للترميم.

هنا نرى أن الشيء الذي يجب أن نثمنه هو تأهيل كل ما هو متعلق بالقدرات البشرية التي تكون معنية بهذا العمل.

فيما يخص الموضوع المتعلق بالمنطقة المعروفة بالمعالم التاريخية الكبيرة جدا، تعلمون أنه تم تصنيف حوالي 11 موقعا أثريا في ولاية بشار؛ ولكن العملية تقتضي أن نواصل هذا العمل، تفضلت بتسمية البعض منها مثل: بني ونيف، كرزاز، موغل، تاغيت، كل هذه القصور وحتى خط موريس، كلها معالم مسجلة ضمن قائمة الجرد الإضافي، بموجب قرار وزاري، بتاريخ 23 أبريل 2008، هناك كذلك مقبرة الجرف وهناك كذلك معالم مصنفة بموجب قرار وزاري سنة 1968.

هناك محطات فيما يخص الرسومات الصخرية لتاغيت، إذن فيه عدد كبير من المعالم التاريخية الموجودة في هذه الولاية، ونكتشف فعلا في كل مرة أنه في ولاية بشار هناك كنوز وكنوز.

لنتنا نقوم الآن بهذا العمل، لتثمين هذا التراث، حتى تصبح هذه الولاية قطبا تاريخيا وفي نفس الوقت قطبا سياحيا.

فيما يتعلق بمشاريع الترميم، تم الانتهاء من أشغال حماية وتثمين التراث الثقافي لعصور ما قبل التاريخ في منطقة تاغيت.

هناك إجراء للشروع في أشغال استعجالية في قصور

مقنن وعمل مدروس وهذا ماجعلنا، في بعض الأحيان، نعيش الكارثة، لأنه عندما لا تكون مكاتب الدراسات مؤهلة للعمل ولا يكون لدى المهندسين كل الآليات لترميم العمل، قلت، في بعض الأحيان حتى لو كانت النية حسنة، فالنتيجة هي كوارث، مثلا نستعمل بعض وسائل الترميم التي لا تدخل في عملية الترميم، لأنها حديثة، في وقت كان لا بد من احترام المقاييس وخاصة المواد المستعملة في عمليات الترميم وهذا مايجري خاصة في قصور الجنوب.

إذن، هنا بدأنا في عملية ترميم القصور، أذكر دائما، بالزيارة التي قمت بها في جانت وإن شاء الله ستكون هناك زيارات أخرى لمدن أخرى، فوجدت اهتماما كبيرا لسكان مناطق الجنوب فيما يخص ترميم القصور، ليس فقط من باب حماية التراث أو ترميم التراث فأنتم تعلمون أنه من خلال عملية الترميم تصبح القصور وسيلة للمداخيل، علاوة على ما سبق وحفاظا على التراث ستكون عندنا في نفس الوقت معالم سياحية، تشجع الزوار على اكتشاف ما هو موجود في هذه المناطق.

من جهة أخرى، لا بد من مشاركة المجتمع المدني حتما، لأن هذه العملية ليست عملية تقنية فحسب، تقتضي أن يكون عندنا ناس مؤهلون لهذا العمل، سواء مكاتب الدراسات أو المهندسين المعماريين ولكن يجب أن يشارك أيضا السكان والمجتمع المدني وشباب المنطقة في هذه العملية.

أذكركم أنه من بين الاتفاقيات الإطار التي أمضيناها مع الوزارات، التي يمكن أن تخدم هذا المشروع الذي نتحدث عنه، هناك اتفاقية مع وزارة الشغل، إذ استطعنا أن نقترح عليهم إدخال مهن لها علاقة بحماية التراث، ماذا يعني ذلك؟ يعني أن عمليات حماية التراث يمكن أن تكون على شكل شركات مصغرة للشباب، سواء المتخرجون من الجامعات أو شباب يبحثون عن العمل، وهم بدورهم يستطيعون أن يكونوا شركات مصغرة، ستساهم في حماية التراث وهذا يبين أننا نملك كنوزا موجودة في بلادنا، كنوز تبين وتثبت كم هو مهم أن نثمن الهوية الجزائرية، الموجودة في هذه المعالم وليس نظرة إلى الماضي، بقدر ما هو تثمين للتراث من أجل استقطاب مداخيل تفتح أبواب الرزق للشباب.

إننا عندما نثمن التراث، ونحميه ولا نتركه كمتحف في

لأمتنا ومشرف للعالم ككل، وحين ترى حالة هذه القصور وهذه المعالم فأنا كإنسان، وكمواطن جزائري أتألم لانتشار ركام الأوساخ، الإهمال وأصبحت وكرا للانحراف يؤسف له؛ وبالتالي فالأمر يتطلب منا مجهودا بسيطا وأموالا قليلة ونستفيد منه وتستفيد منه الأجيال - كما ذكرت، السيدة الوزيرة - سواء في مجال السياحة أو في مجال التعليم، تعليم التلاميذ والطلبة، تاريخ يدرس على الهواء؛ وأنا اتصلت بمدير الثقافة وبلغني أن أموالا رصدت لهذا المجال وأنت مشكورة على هذا.

ولكن لدي نقطة أخيرة، بودي أن أشير إليها، لم نكن متخوفين من عدم تخصيص الأموال من سيادتكم، والمواطنون يشاركونني الرأي، نحن نتخوف من توظيف الأموال أو بالأحرى طريقة توظيفها واستعمالها وهذا هو المشكل!

ذكرت وأنت مشكورة على أن تكون عدة معايير منها الحرفية، وإشراك الشيوخ والمواد المحلية التي يجب أن تستعمل فيها، لأن هذه القصور كلها خضعت فيما مضى إلى ترميمات، لكنها لم تقاوم الظروف الطبيعية، كانت الدولة قد دفعت لأجلها أموالا ورممت ولكن لم تستطع أن تقاوم، نظرا للطريقة التي رمت بها، والمواد التي استعملت في الترميم كانت غير جيدة وغير نافعة، أتمنى ألا تتكرر مثل هذه العملية وشكرا سيدتي على هذا الجواب، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعدي؛ الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة: شكرا سيدتي؛ ما علي إلا أن أضم صوتي إلى صوتك، لأن الملاحظة التي تفضلت بها هي في الحقيقة تجسد، بالنسبة إلينا، ورقة العمل، فيما يخص المنهجية التي من المفروض أن ننتهجها.

الشيء الذي نساهم فيه هو ألا تبقى عملية الترميم وتثمين التراث وعمليات الحفاظ على التراث عمليات متركزة على مستوى الوزارة، فضلنا أن نعطي أهمية أكثر لمديريات الثقافة ونشجع كذلك العمل التنسيقي ما بين القطاعات الوزارية الأخرى التي تكون موجودة على المستوى القاعدي، لنمكن مدير الثقافة في ولاية ما أن

القنادسة وتاغيت وبنبي عباس وموغل وكرزاز، كم هي جميلة هذه الأسماء إذ تجعل الشخص يسافر بمجرد النطق بها!

إن شاء الله ستكون ولاية بشار قطبا سياحيا، يعرفنا سكانها بكل هذه الأماكن، وتشجيعا للسياحة المحلية. لأننا نريد أن يسافر الجزائريون من مكان إلى مكان، من بجاية إلى أدرار، إلى تلمسان إلى كل هذه المناطق الجميلة. وزارة الثقافة تعطي أهمية كبيرة لكل ما هو متعلق بحماية وتثمين التراث ولكل ما هو متعلق بالسياحة وذلك بدفع عجلة وتيرة الأعمال.

بهذه الملاحظات وبالعامل سويا - إن شاء الله - مع النواب في المجلس الشعبي الوطني ومعكم كذلك - إن شاء الله - سنساهم في تثمين هذا التراث لفائدة الجزائريين، إن شاء الله وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود للسيد حسني سعدي، هل تريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد حسني سعدي: شكرا سيدي الرئيس المحترم؛ وبدوري أشكر كذلك السيدة الوزيرة المحترمة على الإجابة والاهتمام المعروف عنها في هذا المجال والدفعة التي أعطتها لهذا القطاع وهي مشكورة عليه.

بودي أن أعقب، فلا مجال لذكر قيمة هذه القصور والمحطات الأثرية، لأنها معروفة عند العام والخاص، لقيمتها ولما تضيفه للمجتمع.

هناك قصور في ولاية الساورة، تعود إلى 718هـ، تحكي تاريخ الإنسان في هذه المنطقة، وهي مزيج من الثقافات الأمازيغية والعربية، ولحد الآن تتداول هذه اللهجات وتعبّر عن قدم الإنسان في هذه المنطقة؛ كما أدت دورها في ثورة التحرير، حيث إن هناك أبطالا مروا من هذه القصور، ولا سيما قصر بني ونيف، منهم المرحوم، الشهيد، العقيد لطفى والسيد الرئيس الأسبق، بن بلة، هي أماكن يُحكى أنه كان يجلس هنا ومر من هنا وتعدى هنا، هو كتاب مفتوح لهذه الأمة، فواجب علينا أن نحافظ عليه ويُدرس للأجيال القادمة، لأن أمة دون تاريخ لا يمكن أن تستمر؛ وهذا لا يتطلب منا مجهودا كبيرا، بل يتطلب منا ثقافة، ومسؤولية وإرادة ونستمر في هذا المجال بتاريخنا الذي هو مشرف

يتحمل مسؤوليته فيما يخص هذا العمل، حتى لا تبقى العمليات مركزة دائما على مستوى الوزارة، وبقدر ما يكون السهر على هذه العملية على مستوى الولايات يكون التنسيق أكثر مع المجتمع المدني، وبالتنسيق مع المحيط تكون عملية حماية التراث وتثمينه مدروسة على المستوى القاعدي.

إذن مرة أخرى، أشكركم على الملاحظات التي تفضلتم بها وسنأخذها بعين الاعتبار، إن شاء الله، وسيتبين لاحقا أن هذه العملية تهتم كل القطاعات الوزارية وتهتم السكان والمجتمع المدني وبطبيعة الحال ممثلي الشعب وشكرا سيدي.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ والشكر موصول لكافة أعضاء الحكومة الذين شرفوا الهيئة وأجابوا عن الأسئلة التي طرحت من قبل الزملاء أعضاء المجلس. شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة الخامسة والعشرين

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 6 شعبان 1436
الموافق 24 ماي 2015

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587